أوراق
AWRAK
العدد رقم (٥)

ماهية الدراسات المستقبلية

أمنية الجميل

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية
سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

أوراق
العدد رقم (٥)
AWRAK
سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

ماهية الدراسات المستقبلية

أمنية الجميل

٢٠١٢

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء النشر (فان)

الجميل ، أمنية .

ماهية الدراسات المستقبلية / امنية الجميل . – الإسكندرية ، مصر : مكتبة الإسكندرية ، وحدة الدراسات المستقبلية ، 2012 .

ص . سم . (أوراق ؛ 5)

تدمك 978-977-452-159-8

1 . المستقبلية . أ . مكتبة الإسكندرية . وحدة الدراسات المستقبلية . ب . العنوان . ج . السلسلة .

ديوي – 303.49 2012607024

ISBN 978-977-452-159-8

رقم الإيداع بدار الكتب: 1519/2012

التصميم والإخراج الفني: هبة الله حجازي

طبع بمطبعة الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية

1000 **نسخة**

تقديم

شرعت وزميلي العزيز حسام تمام في تأسيس وحدة للدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية في العام 2010م، وركز زميلي على علم الاجتماع الديني عبر عدد من المشاريع البحثية وسلسلة كراسات مراصد، وبدا وكأن عمله جديد في مجاله؛ حيث اجتذب العديد من المهتمين في هذا الحقل؛ لمناقشة ما يطرحه من أفكار ورؤى.

ثم ذهبت إلى الدراسات المستقبلية؛ حيث إن هذا الحقل المعرفي الجديد يحتاج منا إلى الاهتمام، وذهبت إلى حد أن تفرغت الزميلة أمنية الجميل لهذا المشروع، بحيث يجري إعدادها كباحثة في الدراسات المستقبلية، وبناء على طلب مني بدأت في إعداد الدراسة التي بين يديك عزيزي القارئ، التي تعد مقدمة لعلم المستقبل كما نراه في مكتبة الاسكندرية، وقد جرت مناقشات وعصف ذهني بما يعزز منها، لكننا في النهاية رأينا أن نبدأ بها بوصفها تعريفًا لهذا العلم ومناهجه بداية لمدرسة سكندرية متخصصة في هذا المجال وسلسلة بحثية، الأول لدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الاسكندرية عن: شكل المستقبل الأعمدة السبعة للمعرفة، والثاني أعددته تحت عنوان مستقبل صناعة الثقافة العربية، وسنسعى جاهدين خلال الفترة القادمة إلى ترجمة العديد من الأبحاث في هذا المجال والسعي لدى الباحثين العرب لمشاركتنا إياهم إتاحة الفرصة لأجيال جديدة لتشكل هي هذه المدرسة .

إلى أين نتجه؟

نحن نتجه الآن في مكتبة الإسكندرية إلى التعامل مع علم المستقبليات كعلم يمكن أن يطرح تصورات تفيد الدراسات الأنسانية وكذلك توجه مستقبل مصر، لذا فإن طرح هذه الورقة يهدف إلى:

- بناء مدرسة مصرية في مجال الدراسات المستقبلية
- مزج العديد من مناهج الدراسات البحثية لكي يكون هناك مجالات جديدة للعلوم متعددة الأصول والتي تستخدم مناهج مستعارة من علوم أخرى.
- بناء كوادر جديدة من الباحثين في مجال العلوم البينية ومنها علم المستقبليات.
- التوجه نحو وضع تصورات لمستقبل مصر والمنطقة العربية في خلال الفترة القادمة.

لذا فإن استنباط منهج يتلاءم مع الطبيعة العربية في هذا الحقل العلمي سيكون من الصعوبة بمكان إلى الحد الذي سيجعلنا نقيم العديد من ورش العصف الذهني، آملين أن تسهم أوراق في مثل هذا التحدي الفكري، ولذا فإن هذه الورقة ما هي إلا مقدمة هدفنا منها التعريف بهذا العلم ومناهجه وتوجهاته، وفتح الباب على مصراعيه لقراء المنطقة العربية، لعلها تكون هي البداية.

فهل سيصبح للإسكندرية مدرسة في علوم المستقبليات؟ هذا ما ستجيب عنه محاولتنا.

خالد عزب
مدير إدارة الإعلام والمشروعات الخاصة
بمكتبة الإسكندرية

لماذا الدراسات المستقبلية؟

العقل الإنساني بطبيعته ينشغل في التفكير بالغد الغامض المبهم، فحالة الغموض وغياب اليقين حول المستقبل وما سيكون عليه مصير الإنسان والمجتمعات بشكل عام قضية احتلت حيزًا كبيرًا من النقاش والجدل والاهتمام؛ كونها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بوعي الإنسان وإحساسه بالزمن في أبعاده الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل.

فالمستقبل هو الهاجس المخيف الذي يطارد الإنسان ، وكثيرًا ما ينظر إليه نظرة خوف وقلق وسلبية كما لو كان ليلاً دامسًا وما يبرر ذلك هو غياب الوسيلة أو الأداة التي يكتشف بها أسرار المستقبل تحسبًا للمفاجآت غير المتوقعة، فأصبح الغد ملجأ للتنبؤات بالأحداث والتغيرات المحتمل حدوثها وبابًا للتساؤل عما يمكن أن تخبئه السنوات المقبلة في طياتها.

إن دافع الإنسان لاستقراء المستقبل واستطلاع الغيب هو وجود رغبة قوية لحب المعرفة والتأثير في صياغة الغد، والبحث عن بصيص من الضوء ليرشده إلى الدرب، وتوفر رؤى واضحة حول الفرص المتاحة والتحديات القادمة ، كما أنها محاولة لترتيب الحياة وتهيئة النفس بتلك الأوضاع قبل أن تداهمه وتصبح واقعًا مفروضًا لا يمكن التحرر منه.

المستقبل تجاوز دائرة الغيب المطلق ولم يعد ذلك العالم المليء بالخيال والأسرار والخرافات التي لا تستند على وقائع وحقائق مدروسة ودقيقة، تخطى مدى أوسع من مجرد إشباع لفضول الإنسان في التعرف على المجهول وبات نافذة أمل لتحقيق التغيرات الضرورية والمرتقبة في مجالات الحياة المختلفة التي تقوم على أساس التخطيط الواعي المحكم

ورسم الأهداف لغد أكثر أمنًا وسلامًا ورخاء وأساسًا للارتقاء بالشأن الإنساني

تساعد الرؤية المستقبلية في تحفيز الإنسان نحو الانطلاق والتحرر من أعباء الماضي والحاضر المتعثر والإيمان بأن التغيير سنة من سنن الحياة، فالغد ساحة ينبغي ارتيادها وهتك أسرارها وغزوها واستيطانها والسيطرة عليها وبذل كافة الجهود الممكنة لخلق الأجواء الملائمة للتغيير ورصد المتغيرات المستمرة والاستعانة بالمعلومات والخبرات المتراكمة في ميادين العلم والحياة والابتعاد عن العشوائية والتنبوءات وعدم الاستسلام لواقع الحال والسعي وراء تحقيق التقدم وإيجاد واقع جديد.

إن الحاجة إلى استشراف المستقبل لا يعني التعامل مع المجهول إنما هو فعل إيجابي لتحديد ملامح الغد والعمل على تفعيل قدرات المجتمع للدفع بعملية التنمية.

فالفرد المبدع هو من يصنع مستقبله بيديه، ويحدد مصيره برؤية موضوعية، ويبحث عن منافذ للانطلاق ويحدد الآليات المطلوبة، ويضع التصورات لبلوغ الأهداف ويصحح من أخطاء الحاضر ليصل في نهاية المطاف إلى المحصّلة النهائية والقدرة في السيطرة على المستقبل وتوجيهه وإدارته صوب ما يريد.

وقد اعتمدت الدول المتقدمة في بناء خططها التنموية والسياسية، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، على الدراسات المستقبلية (الاستراتيجية)، التي تعتمد على نمط التفكير الاستراتيجي الذي يتوقع التغيرات الجذرية الحالية والمستقبلية وتأثيراتها على تطور المشروع أو البرنامج المطلوب تحقيقه

على مدى فترة زمنية يتم تحديدها على أساس علاقتها بالماضي والحاضر، ومن هذه الدراسات تنشأ عدد من الحلول التي يمكن استخدام أفضلها في الخطط الرئيسية والفرعية والبديلة والطارئة بالتتالي، أي هي دراسات تعتمد مدخلاتها على التعددية في التفكير المستقبلي، وفي المجالات المستقبلية المطلوب دراستها، فتكون مخرجاتها تعددية في النتائج والحلول.

أما الرديف المعاكس لهذا النمط من التفكير فهو التفكير الخيطي، والذي يعتمد على معادلة خيطية مستقيمة تمتد من الماضي إلى المستقبل، دون دراسة المؤثرات التي يمكن التدخل بها وتوجيهها وتطويرها بحسب إرادة أصحابها، فيوضع التوقع للسنوات العشر القادمة اعتمادًا على أسس حسابية خيطية للسنوات العشر الماضية، وهذا ما يجعل دائرة الفكر أو آفاقه مغلقة على نتائج محدودة وغير مرنة في التعامل مع الشئون الكبرى التي لا تتسع لها الدوائر أو الآفاق الفكرية المغلقة بإحكام... وعلى هذا النحو تبرز أهمية الدراسات المستقبلية؛ لأنها تعطي للدول والمجتمعات والشعوب قدرة على التطور والنهوض والتقدم من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها.

التطور التاريخي للتفكير نحو المستقبل

على الرغم من أن التفكير نحو المستقبل يعد نشاط مركزي للأفراد منذ البدء في بناء الحضارات المختلفة – فكما اعتاد جون ماك هل John McHale أن يقول: الأفراد اتسموا بالإنسانية لحظة أن توجهوا بفكرهم ناحية المستقبل، فالمستقبل هو رمز لما نأمر به الحاضر أن يكون وهو في ذات الوقت يمثل المعنى الذي نعطيه للماضي– إلا أن تاريخ الدراسات المستقبلية يمكن تتبعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد تعددت سبل توجه الإنسان بفكره نحو المستقبل على مدار الفترات المتعاقبة تاريخيًا، وذلك من حيث الكيفية التي ينظر بها الأفراد إلى مستقبلهم من ناحية، من ناحية أخرى من حيث تأثير القيم المعاصرة في كل زمان على وجهات النظر التي تسعى لتقديم إطار ما لتفسير المستقبل. فعلى سبيل المثال:

قدم أفلاطون رؤيته نحو ما يجب أن يكون عليه المجتمع مستقبلاً مستندًا على فكرة العدالة، فالدولة الفاضلة لدى أفلاطون وصفت من وجهة نظر فيلسوف يتعامل مع سياق اجتماعي وسياسي وحضاري معين. هذه الدولة شكلت بناءً على قوام سياسي معين و – بشكل ما – على الماضي الذي افتقد في العصر بموت سقراط وبكل المناقشات والحوارات التي أجراها مع نظرائه والتي حاولوا فيها بناء دولة مثالية. مفهومه عن المستقبل تمثل في شيء ما قد يحدث في المستقبل ولكنه ليس بالحاضر في زمانه. وكان يعتبر أفلاطون المستقبل هو رؤية لحياة أفضل؛ فكما كتب كورنش Cornish "لقد طور أفلاطون مفهوم المجتمع المثالي لتحقيق العدالة المثلى، والتي

نطلق عليها نحن الآن اليوتوبيا، ولكن أفلاطون هو من طورها من قبل أن يكون لها اسم يطلق عليها ولا مصطلح يمثلها".

بينما مدينة الرب عند القديس أوجستين هي مجتمع يقوم على الحب ويحرض على مجتمع الأفراد القائم على التفاخر. وإن كان أفلاطون رأى أن مدينته لا يمكن قيامها في حاضره؛ فقد أكد أوجستين على أن مجتمعه المثالى يمكن أن يتحقق واقعيًا من خلال القيام بتغييرات هيكلية للمجتمع الذي يعيش فيه.

أما الفيلسوف الإنجليزي توماس مور Thomas More في كتابه المدينة الفاضلة Utopia الذي نشر في عام 1516، صور المجتمع المستقبلي الذي تتحقق فيه المثالية بالمجتمع الذي يتبع فيه الأفراد مجتمعاتهم، وتبلورت أفكاره حول ملكية الأفراد المشتركة لموارد المجتمع، اليوتوبيا لديه تمثلت في جزيرة تخيلية تقوم على التسامح وروح التواصل، وهي قيم ومفاهيم شديدة الاختلاف عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي عاصره وعاش فيه.

وإذا نظرنا إلى كتاب فرانسيس بيكو Francis Bacon أطلانتس الجديدة New Atlantis الذي نشر عام 1672، سنجد أنه وضع فيه تصورًا لمجتمع مثالي معتمدًا على قيمة عظمة الإنسان، وهو بذلك يعارض رؤية توماس مور التي تخلق من الفرد مجرد تابع للمجتمع، فبيكو يعتمد بشكل كلي على الفرد والتطور العلمي الذي يحقق حالة مستمرة غير منتهية من التقدم. ويعد هذا الكتاب نموذج للاستشراف العلمي – في التفكير المستقبلي – والذي يمكن أن يرى على أنه كان الملهم لكل نماذج استقراء المستقبل العلمية والتكنولوجية في القرن التاسع عشر.[1]

وإذا مضينا قدمًا سنجد أن ماركس Marx قد قدم نموذجًا متكاملاً يضع فيه الحلول المثالية لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت الأفراد في عصره، ناظرًا إلى مستقبل مثالي يتحقق من خلال إصلاحات اجتماعية.

هؤلاء الكتاب وغيرهم ممن وضعوا تصور عن الشكل المثالي للمستقبل، لم يسعوا بحثًا وراء وضع تعريفات قاطعة حادة لما يقوموا به من أنشطة، ولما يضعوه من أفكار تصيغ شكل المستقبل، فالحاجة لوضع مصطلحات ومفاهيم في أزمانهم لم تكن بالأهمية التي برزت فيما بعد. وإنما رؤيتهم كانت تركز بشكل مباشر على الاتصال بثقافتهم وبالتالي مجتمعاتهم. فقد خرجت هذه الرؤى المختلفة للمستقبل المرجو من الهياكل الاجتماعية التي عاشت فيها. وربطت باحتياجات وأمال الأفراد في ذلك الوقت.

فيما بعد اختلفت نظرة الأفراد نحو المستقبل ؛ فانتقلوا بعيدًا عن التصورات المثالية التي غالبًا ما اتسمت بالخداع ولم تستطع أن تقف على أرض الواقع وأن تستمر في تحقيق أفكارها إلى النهاية، إلى مستقبل آخر لا يعتمد على التصورات والأحلام ولكن على الاختيارات والبناء.

ففي الأربعينيات وبانتهاء الحرب العالمية الثانية سعت البشرية إلى معالجة التغييرات السريعة والمترابطة التي تفاجأ العالم بشكل مستمر، وكان سبيلها لذلك محاولة تلمس الأبعاد المستقبلية التي سيئول إليها المجتمع بشكل خاص والعالم بشكل عام كنتيجة للأفعال والسياسات الحالية، من أجل تجنيب العالم من أن يسحق من دون وعي تحت وطأة الأحداث المفاجئة، ومن هنا جاءت الحاجة الكبرى لدراسات تهتم في المقام الأول بوضع رؤية لمستقبل آمن ينعم بالسلام.

طورت فكرة السعي لتوقع الأحداث خلال تحليل علمي لاتجاهات ومؤشرات التغيير في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها مباشرة. لحق بهم فيما بعد برتراند دو جوفنيل Bertrand de Jouvenel وآخرون في أوروبا محاولين معالجة الأبعاد الفلسفية والاجتماعية للدراسات المستقبلية، ومؤكدين على أهمية وضع بدائل ممكنة للمستقبل بجانب وضع توقعات مفصلة للنتائج بعيدة المدى لأفعال وسياسات معينة. وفي هذه الفترة – الفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية – درس باحثي الدراسات المستقبلية الفرنسيين الأبعاد السياسية والعلمية من منظور الدراسات المستقبلية.

في النصف الثاني من الخمسينيات أنشأ جاستون برجر Gaston Berger مركز لدراسات المستقبل المحتمل prospective futures، بدأ هذا المصطلح في الانتشار في أوروبا في ذلك الوقت وعرفه برجر على أنه: اتخاذ القرارات بالاعتماد ليس فقط على الاحتياجات الفورية ولكن أيضًا على النتائج طويلة المدى. بعد موت برجر ، أكمل الاقتصادي بيير ماس Pierre Masse مجهوداته برجر في هذا المجال، وكمفوض عام للخطة التنموية القومية الفرنسية، سعى ماس لبروز نموذج المستقبل المحتمل في التفكير، مما قاد إلى تبني هذا النموذج في الخطة التنموية القومية لفرنسا عام 1985.

في نفس الفترة، برتراند دو جوفنيل Bertrand de Jouvenel قَوَّى من مكانة الدراسات المستقبلية من خلال استخدامها في تحليل أنماط القوى، ومناهج الحكم، والاختيارات السياسية. وكانت الركيزة الأساسية التي

تقوم عليها كل أفكاره هي قيمة الوقت ببعده الكلي – الماضي، الحاضر، والمستقبل –والذي وفقًا لبرتراند بوسعه منفردًا أن يمكن الفرد من لعب دور أساسي في الحياة السياسية. استمر دو جوفنيل في العمل على مجاله البحثي حتى أنشئ في النهاية الجمعية العالمية للمستقبليات Association International Futurbles والتي لعبت دورًا واضحًا في تبني وإنماء أبحاث المستقبليات.

قدمت العديد من الدول الأوروبية إسهامات كبيرة وهامة ساعدت على تطور حقل الدراسات المستقبلية، وخاصة تكوين قاعدة فلسفية له. ففي هولندا، قدم عالم الاجتماع فريد بولكFred Polak في كتبه صورة المستقبل The Image of the Future 1961، والتكهنات prognostics 1971 نظرة لميلاد الأبحاث المستقبلية منبثقة من منظور علم المعرفة epistemology. بين عامي 1966و1972 سيطر الجانب السياسي على معظم اهتمامات الدراسات المستقبلية في هولندا.

ويمكننا القول أن أعمال جان تنبرجن Jan Tinbergen ومجموعته البحثية مثلت نقلة، ففي تاريخ تطور أبحاث المستقبليات خاصة التقرير الذي جهز لنادي روما Club of Rome والمعروف بتقرير ريو RIO. ففي 15 يونيو 1968 تأسس نادي روما من أجل معالجة معضلة سيادة التفكير قصير المدى في الشئون الدولية، وخاصة المخاوف المتزايدة بشأن الاستهلاك الغير محدود للموارد في ظل عالم يزداد ترابطًا. وفي هذا الإطار قدم جان تنبرجن Jan Tinbergen تقرير ريو RIO، والذي وضع فيه رؤيته حول "التنظيم العالمي الجديد".

في بريطانيا، تبنت وحدة أبحاث علم السياسات (SPRU) بجامعة سكس University of Sussex حقل أبحاث المستقبليات، وأضفت على البعد التنبؤي أهمية بالغة في معظم توجهاتها البحثية مما أعطى لهذا الحقل الناشئ دور ريادي في تلك الفترة ، خاصة عند تقديم نماذج نقدية للأنظمة الدولية؛ كما حاولت الوحدة خلق نظرية لأبحاث المستقبليات قائمة بذاتها من خلال مساهمات فريق ينتمي كل فرد فيه للانضباط مغاير عن الآخر.

الدول الاسكندنافية أيضًا ساهمت في تطور حقل الدراسات المستقبلية، وقدمت المعاهد والمنظمات البحثية نتائج أبحاثها للحكومات في محاولة لرفع درجة الاهتمام بمثل هذه الأبحاث تدريجيًّا وبمرور الوقت. في لكسمبرج في النمسا، المعهد الدولي لتحليل الأنظمة (IIASA) قام بدور ريادي في مجال أبحاث المستقبليات في أوروبا كاملة؛ فهذا المعهد الذي كان قد أنشئ بالتعاون العلمي والمالي مع عدد كبير من الأكاديميات الوطنية – خاصة أكاديمية الولايات المتحدة للفنون والعلوم، وأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي – سعى لتحليل الأنظمة من خلال أبحاث المستقبليات وأدخل البعد التنبؤي على مختلف المجالات البحثية، وقد برز في دراسة قطاع الطاقة مستخدمًا الدراسات المستقبلية.

الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية لفتت انتباه الباحثين في هذا المجال بمجهوداتها ذات الثقل لتطوير الدراسات المستقبلية. المصطلح المستخدم في هذه الدول قبل سقوط حائط برلين كان التكهنات prognostics، والذي اعتبر الدراسات المستقبلية عملية مصيرية تسبق وضع عملية السياسات والخطط. مؤسسات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في

دول الكتلة الشرقية وجهت سياستها وفقًا للتنظيمات والعمليات التكنولوجية العلمية الحديثة. وهنا الارتباط كان جلي بين التقليد الوضعي وأفكار لينين التي جعلت من مبادئ الشيوعية العلمية قاعدة للتخطيط. فوفقًا لمدرسته الفكرية، التوقع مرحلة لها أولويتها في التخطيط، والتوقع والتخطيط يحتلان مستويات مختلفة من الموضوعية والتعقيد، ولكنهما بالضرورة مرتبطان. الدول الاشتراكية ركزت على تحليل العملية العلمية والتكنولوجية، وعلى نتائجها كعناصر للتطور الاجتماعى لما يحمله المستقبل بداخله من قدر كبير من الإبداع. هذا الاقتراب تم التخلي عنه نهائيًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإن كانت أهميته التاريخية لا يمكن تجاهلها.

أجريت أول الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الاستشارات للوكالات الحكومية والشركات التجارية. ثم انتقلت مثل هذه الدراسات إلى الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة بواسطة أفراد مثل جون ماك هل John McHale الذي أجرى مثل هذا النوع من الأبحاث في مركز الدراسات التكاملية Center for Integrative Studies والذي كان يديره في جامعة هوستون، وفي مركز صنى/بافلو SUNY/Buffalo بواسطة مجده ماك هل Magda McHale. الدراسات المستقبلية للأنظمة حاليًا تجري بواسطة هارولد لنستون Harold Linstone في بورتلاند وبواسطة جيمس داتور Games Dator في هاواي، وهو الذي أشرك المواطنين المحللين في أبحاثه من خلال تضمين مجهوداتهم في تصميم مستقبلهم الخاص. وبتنوع وتعدد باحثي الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة وكندا ، يمكن تقسيم توجهاتهم بشكل مبدئي كما يلي:

توجه تكنولوجي: ممثلي هذا التوجه هم هيرمن كان Herman Kahn وأولاف هيلمر Olaf Helmer وتيودور جوردن Theodore Gordon وغيرهم ممن يقوموا بإجراء دراسات مستقبلية في مجال التحديث والتطور التكنولوجي.

توجه اجتماعي: وروواد هذا المجال هم ألفين توفلر Alvin Toffler وجيمس داتور James Dator ودانيال بيل Daniel Bell وجون ماك هل John McHale في الولايات المتحدة، وكيمون فالسكاكيس Kimon Valaskakis في كندا.

توجه عالمي: هذه المجموعة تضم باحثي الدراسات المستقبلية الذين قدموا المشاريع المختلفة لنادي روما مثل دينيس ودونيلا مادوز Dennis & Donella Meadows وميهاجو ميساروفيتش Mihajlo Mesarovic وهم ممن اشتركوا في جماعة التنظيم العالمي بنيويورك World Order Group والتي يديرها سول ميندولفيتز Saul Mendlovitz

العديد من الجمعيات العالمية أيضًا اشتركت في تطوير الدراسات المستقبلية. فبالإضافة إلى نادي روما Club of Rome والجمعية العالمية لأبحاث المستقبليات Association International Futurbles. ظهر في أوروبا جمعيتان عالميتان ينصب مجال اهتمامهما في الأساس على الدراسات المستقبلية. الجمعيتان هم: جمعية البشرية 2000 (Mankind 2000) والاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية World Futures Studies Federation (WFSF).

جمعية البشرية 2000 (Mankind 2000): أنشأها روبرت جنك Robert Jungk عام 1964 في هولندا في المؤتمر الافتتاحي للاتحاد الدولي لنزع السلاح والسلام، ثم انتقلت إلى بروكسل وتهدف الجمعية إلى دعم

وتعزيز الجوانب المختلفة للتنمية البشرية. بداية من تنمية الفرد داخل وبين الجماعات، وصولاً للمجتمعات الجديدة في العالم الناشئ، مع إشارة خاصة إلى ضرورة البناء العقلي والأخلاقي القويم للفرد والمجتمع البشري ككل؛ لذا فقد تعين عليها تشجيع الأساليب البحثية التي محورها مستقبل التنمية البشرية من خلال إجراء ودعم البحوث في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية ووضع مبادئ وقوانين تنظم العمليات التنموية لمستقبل الأفراد، وبخاصة النمو النفسي والاجتماعي وأساسية للأفراد والمجتمعات.

ومن أجل اكتشاف أفضل السبل لحل المشاكل التي تعوق التنمية البشرية الخلاقة وتحقيق الذات؛ عملت الجمعية على جمع وتصنيف ونشر وتوزيع المعلومات، وغير ذلك المساعدة في تنظيم المعارض والمؤتمرات والاجتماعات وفرق العمل المعنية مع لجنة التحقيق والاتصال من أي جانب من جوانب التنمية الشخصية والاجتماعية؛ بواسطة الوسائل التعليمية وجميع الوسائل الأخرى المناسبة، ومساعدة الأفراد والجماعات لفهم وممارسة مبادئ التنمية الإبداعية لتحقيق الرفاهية العامة للأسرة البشرية.

مما قاد إلى انهماك أعضاء الجمعية بشكل رئيسي واستغراقهم في الضرورة والحاجة لوضع رؤية واضحة للمستقبل مؤكدة على تكامل كل أشكال الحياة في عملية التنمية الاجتماعية ومستخدمة في ذلك الدراسات المستقبلية ذات النتائج بعيدة المدى؛ حيث إن هذه الجمعية كانت تهدف في الأساس لوضع خطة تنموية مستقبلية يمكن بحلول عام 2000 أن تحقق رفاهية المجتمع البشري.[2]

الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية World Futures Studies Federation (WFSF): ظهر الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية من الأفكار والأعمال الرائدة للأشخاص مثل إيغور بستسوفيتش Igor Bestuzhev (روسيا)، وبرتراند دي جوفينيل Bertrand de Jouvenel (فرنسا) ، يوهان غالتونغ (النرويج)، روبرت Robert Jungk (النمسا)، جون مك هيل John McHale (المملكة المتحدة / الولايات المتحدة الأمريكية)، وغيرهم ممن في ستينيات القرن الماضي وضعوا تصور لمفهوم الدراسات المستقبلية على المستوى العالمي. الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية يقدم منتدى يتم فيه تبادل واختبار الرؤى والأفكار والخطط للتفكير طويل المدى والتفكير المعتمد على البدائل المتعددة باستخدام البصيرة المستقبلية the foresight. في البداية ركز على نشاط أعضائها في الدراسة والتحليل للاحتياجات البشرية في المجتمعات المستقبلية وتدريجيًا انفتح مجال اهتمامها لينصب على موضوعات مختلفة مثل الهوية الثقافية والاتصالات. حاليًا تعمل على تطوير القاعدة المعرفية للدراسات المستقبلية من خلال وضع مبادئ ومعايير تجري من خلالها أبحاث مستقبلية أكثر احترافية. وعلى عكس العديد من المنظمات ذات التوجه المستقبلي التي ترى أن المستقبل يتم تحديده بطريقة منفردة وفقًا للتوجهات الحالية؛ فإن الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية تشجع وتعزز تعدد الأطروحات المستقبلية من خلال استقراء وتحقيق التوازن بين البدائل المستقبلية المتاحة والحلول المستقبلية المفضلة.[3]

كُلٌ من الجمعيتين كان لهما دور بارز في إقامة المؤتمر العالمي الأول لأبحاث المستقبليات الذي أقيم في أوسلو سبتمبر 1967، بالتعاون مع

المعهد العالمي للأبحاث السلام بأوسلو International Peace Research Institute، و the Institut für Zukunftsfragen ومقره باريس.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه ظهر حاليًا اهتمام متنامي بأبحاث الدراسات المستقبلية في البلدان النامية ومحاولات جادة للاستفادة من نطاق هذا الحقل البحثي. ففي أفريقيا الفرانكفونية ظهر للمغرب دور القيادة في مجال النشاطات المستقبلية هذا إلى جانب بعض الدول الأفريقية الأخرى مثل كينيا وتنزانيا. كُلٌ من الهند وسيريلانكا كونت فرق بحثية تعمل على الدراسات المستقبلية بشكل يتسم بقدر كبير من الجدية. وبالطبع اليابان التي لحقت بركب الدول المتقدمة كان لها باع طويل في مجال الدراسات المستقبلية والتخطيط طويل المدى. أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فعملت عدد من الدول بها على التوسع في مجال الدراسات المستقبلية مثل المكسيك وفنزويلا و البرازيل. وإن كان وصول المفهوم لهذه الدول لا يعني قطعًا وصول العلم ذاته وتداوله واستخدامه.

بعد هذا الوصف المختصر لماضي وحاضر الدراسات المستقبلية ، أصبح من الهام تحليل الاتجاهات الفلسفية التي اتبعها العديد من الباحثين والفرق البحثية في هذا الحقل، مع العلم أن هذه الفرضيات الفلسفية لا تطبق دائمًا عن وعي وإدراك بوجوب تطبيقها.

في المدرسة الفرنسية، انصب دائمًا الأهتمام الأولي على "البدائل المستقبلية". فلا وجود لمستقبل واحد بل عدد من البدائل يمكن أن تتحقق في المستقبل معتمدًا على الاختيارات التي يصنعها الأفراد – فكما وصفها مايكل جودت Michel Godet– اقتراب المستقبل المحتمل يعكس الوعي

بالمستقبل والذي هو حاسم ولكن له ضريبة، به قدر من المعاناة الإيجابية ولكنه معتمد على الإرادة البشرية. في هولندا، تبني فريد بولك Fred Polak اقتراب يعتمد على صور المستقبل المتعلقة بالمواقف التاريخية، المعتقدات، والرغبات. لفهم المستقبل، يرى بولك أنه يجب اختبار بنيان المستقبل في عقول الأفراد. باحثي الدراسات المستقبلية الآخرين توجهوا أكثر ناحية البحث في الاتجاهات التي ستقود اختيار السياسات. وهو أيضًا الاتجاه الذي تبنته الدراسات المستقبلية في الدول الاسكندنافية "التطبيق العملي".

في بريطانيا، رغم تعدد الاتجاهات ولكنها بشكل عام ذهبت في اتجاه إدراك العالم ككل. مع الأخذ في الاعتبار العلاقات بين الأفراد، بين الفرد ومجتمعه، وبين المجتمعات وبعضها البعض. باحثو الدراسات المستقبلية في بريطانيا اهتموا بالتحديد بتأثير التكنولوجيا الحديثة على المجتمعات. وأيضًا تضمنت أعمال IIASA في النمسا هذا الاهتمام بالتحديد كمحاولة لخلق علاقة بينه وبين مواضيع محددة ذات تمثل أهمية جوهرية للنظام العالمي ككل كموضوع الطاقة. ومن الهام أن نلاحظ أنه تقريبًا كل الاقترابات المستخدمة في الدراسات المستقبلية – في الماضي أو حتى في يومنا هذا – تستقي أفكارها من مفاهيم الفلسفة الغربية خاصة أفكار بعض الفلاسفة أمثال جون لوك John Locke ، إيمانويل كانط Immanuel Kant، فردريك هيجل Friedrich Hegel وغيرهم.

الدراسات المستقبلية لا تمانع من النظر إلى المستقبل من مستويات مختلفة من أجل فهم أوضح للعلاقات المتغيرة بين الفرد والمجتمع والبيئة. الثلاث مستويات التي ينظر من خلالها إلى المستقبل تعكس ثلاثة اقترابات فلسفية.

الاقتراب الأول ظهر من الحاجة لمواجهة التغييرات المتلاحقة التي تذهب بالعالم إلى حيث لا نعلم. يتكون من بيانات عن الماضي والحاضر. تشير إلى الطريق نحو ما هو ممكن وتساعدنا في التعرف على ما هو محتمل. وتستند على فكرة أن الاشياء في تغير مستمر. هذا الاقتراب التكهني والذي يعتمد على الاستقراء والاستخدام المكثف للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية استخدم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ستينيات القرن الفائت؛ ثم عاد الآن في الظهور مجددًا في الأبحاث الأمريكية للدراسات المستقبلية. هذا الاقتراب قريب إلى حد ما مع فلسفة جون لوك John Locke التي تعتمد على البيانات الأمبريقية.

الاقتراب الثاني متصل باليوتوبيا – المجتمعات المرجوة – وهو ما يعني عند باحثين الدراسات المستقبلية بناء المستقبل على قاعدة شيء ما نتمنى حدوثه. ويمكن أن يسمى هذا الاقتراب باقتراب الرؤية لأنه يوحي بتحويل الحاضر إلى رؤية مستقبلية. هذا الاقتراب يمكن أن يجد له سند فلسفي في أفكار ليبنتز Lebintiz والتي كانت تقوم على فكرة أن الأشياء يجب أن تتغير.

الاقتراب الثالث للدراسات المستقبلية يتألف من أفكار الاقتراب الأول والثاني. وهو المستوي الذي ينظر فيه الأفراد إلى المستقبل على أنها مشروعات. مما يعني أنها تسعى لخلق مشروعات سوف تغير الواقع وفقًا لمؤشرات محددة توجهها اليوتوبيا، المجتمعات المثالية، النماذج، والرؤى. بينما في ذات الوقت الأخذ في الاعتبار البيانات الأمبريقية لاتجاهات الماضي وظروف الحاضر. الاقتراب الثالث يعتمد على كلا من معرفة المتاح والممكن حاليًا كما على الرؤية المرجوة لما سيكون. ويستند

على الاعتقاد بأن الأشياء يمكن أن تتغير. ويمكن أن نطلق عليه اقتراب بناء المشروعات.

الدراسات المستقبلية : التعريفات المختلفة

منذ بداية الاهتمام بالتفكير المستقبلي فيما بين الدارسين وصانعي القرار، والحاجة لتعريف مثل هذا النوع من التفكير أصبح له أهميته الجلية النابعة من ذاته. فمن المعقول أن يعطي الفرد تعريفًا لما يقوم به من نشاط، ومثلما تعين على كل العلوم أن تعرف نفسها بوضوح – وهنا الإشارة تعود على العلوم الاجتماعية – وتطلب من المتخصصين بها إطلاق أسماء محكمة الدقة على أنفسهم. تطلب تطبيق الأمر ذاته على هذا النشاط الذي يهدف في الأساس إلى صياغة مستقبل أفضل؛ وإن كان لهذه الحاجة أهميتها سابقًا، إلا أنها الآن صارت أكثر إلحاحًا؛ خاصة بعد أن قطع هذا الحقل البحثي شوطًا طويلاً من الممارسة، وصار له تاريخًا يمكن الوقوف عليه، ونتائج طبقت في مجالات عدة.

باحثو الدراسات المستقبلية لم يصلوا فيما بينهم إلى إجماع ما على تعريف موحد للنشاط البحثي والممارسات التي يقوموا بها، أو حتى على اسم واحد يمكن إطلاقه على الحقل البحثي ويعرف به عالميًا. في هذا الإطار يصف سردار ziauddin Serdar مشكلة عدم قدرة الباحثين على إطلاق اسم على الحقل البحثي إلى انعدام الوعي لدى الكثيرين بتاريخ هذا المجال البحثي؛ فعلى حد قوله: على الرغم من توفر موضوع للتحقق والبحث؛ ذو جسد من الأدبيات، وقاعدة معرفية متعارف عليها في الأوساط العلمية، ومفاهيم معرفة بدقة، ومنهجيات، وممارسات، وعمليات. ورغم أن الدراسات المستقبلية ذاع صيتها منذ أكثر من خمسين عامًا – وقد يرجع البعض تاريخها إلى أبعد من ذلك بكثير – إلا أنه يبدو أن الوعي بتاريخ هذا العلم لازال ضئيل. وتتبلور هذه الإشكالية وتتضح جلية في الملاحظة البسيطة لعدم قدرة الكثيرين على

تسمية من هم يعملون في حقل دراسة البدائل المستقبلية. فمن المنظرين للمستقبل، لعلماء المستقبليات، لممارسين التوقعات المستقبلية لغيرها من التسميات. والأكثر من ذلك، أن عدم التقدير لتاريخ هذا العلم قاد البعض إلى التفكير في إعادة اختراعه من جديد.

ويستطرد سردار Ziauddin Serdar قائلاً أن جزء من المشكلة ظهر كنتيجة لكلمة "**المستقبل**" ذاتها. فعند استخدام المصطلح بمفرده من دون سياق يبدو وكأنه يقترح بسطحية أن ننظر إلى الأمام. رغم أن المعنى الحقيقي لهذا العلم هو الوعي بمقدرات الماضي والبحث فيما يكمن تحت الأسطح. فليس من سبيل المصادفة أن يكون الفصل الأول من كتاب ريتشارد سلوتر Richard Slaughter "**مبادئ التنبؤ**" foresight principle تحت عنوان "**النظر للخلف**" looking back.

لذا فقد دار سجال عنيف حول إمكانية إطلاق مصطلح "**علم المستقبل**" Futurology على هذا الحقل البحثي منذ ظهوره وحتى الآن، وهو المصطلح الذي أطلق لأول مرة عام 1966 بواسطة أوسيب فليتشم في كتابه "التاريخ وعلم المستقبل" History and Futurology، وإن كان فليتشم نفسه لم يكن واثقًا بشكل كبير من صحة إطلاق مثل هذا المسمى؛ فهو كان لا يزال متشككًا من كون هذا الانضباط علم أو فرع من المعرفة قبيل العلم.[4]

دافع الكثيرون عن علمية الأبحاث التي تجري وفقًا لهذا الانضباط، وبالتالي عن المصطلح الذي أطلقه فليتشم معللين ذلك بأن أبحاث المستقبليات تخلق أجسام معرفية نظامية مستخدمة في ذلك منهجيات في قوالب علمية دون تحديد مسبق للنتائج. ومن أكبر المدافعين عن هذا

المصطلح بنتيني مالسكا، والذي ادعى أنه رغم وجود معارضات ووجهات نظر قوية رافضة لإطلاق مثل هذا المصطلح بين باحثي المستقبل، إلا أنها إلى حد ما متشابهة مع الهجوم الذي شنه بعض الصحفيين، والاقتصاديين، والعلماء على حقل المستقبليات ككل منذ بداية ظهوره والعمل به.

فالمصطلح عند مالسكا به من الشمولية ما يمكنه من أن يضم في طياته كل شيء عن المعرفة المستقبلية. وهو كما عرفه: كيفية اكتساب المعرفة المستقبلية بتقنيات مختلفة من أجل تحقيق هدف برجماتي، يخدم علم المعرفة epistemology في المقام الأول، وليس هذا فقط ولكنه أيضًا يجيب على أسئلة علم الأنطولوجيا ontology، فعلى سبيل المثال: ماذا نعني بمعرفة المستقبل؟ إلى أي حد يمكننا التنبؤ بالمستقبل؟ أم من المستحيل فعل ذلك؟ وعند أي حد يمكن أن تعد المعرفة المستقبلية حقل علمي مناسب متوازي مع الحقول العلمية الأخرى للمعرفة كالفيزياء والكيمياء وغيرها؟ فالأبحاث والدراسات المستقبلية لدى مالسكا تستقي معارفها من كل العلوم الأخرى؛ فالقاعدة الأمبريقية للحقل المعرفي للمستقبليات هي كل العلوم، وهو على عكس العلوم الأخرى التي تتشكل القاعدة الأمبريقية لها من نطاق العلم نفسه. وهو الأمر الذي يضفي قيمة مضافة على أبحاث المستقبليات؛ فنتائجها لا تمثل فقط اكتشاف معرفة حقيقية جديدة كما في باقي العلوم، ولكن تنتج ادراكات واستقراءات جديدة لجسد المعرفة.

في حين أن آخرين أكدوا على أن الأبحاث المستقبلية ليست بالعلم، مستشهدين على ذلك بعدم قدرتها تطبيق تجارب محكمة مثل التي تجري في العلوم الأخرى مثل الفيزياء والكيمياء، كما أنه بإمكان مجموعتين

تتمتعان بقيم وخبرات ومعارف مختلفة استخدام نفس المناهج لاكتشاف المستقبل لنفس الموضوع ؛ ثم تأتي المخرجات بنتائج مختلفة. ويرى دو جوفنيل أن العديد من النقاشات حول هذا المصطلح قد تم تضخيمها، فقد شدد في كتاب له حول علم المستقبليات على أن هذا الأسلوب في التفكير يعني ضمنًا أن هناك علم للمستقبل قادر على أن يخبرنا تحديدًا بما سوف يحدث. وهو الأمر الذي أدى به لرفض هذا المصطلح كليًا، لأنه من شأنه أن يقنع الأفراد العاديين بأن التطورات المستقبلية يمكن استنتاجها علميًّا بشكل مسبق. كما أنه أكد على أن الأمر مختلف كل الاختلاف عن الأحداث التي يمكن أن نتأكد من حدوثها مستقبلاً نتيجة لمعارفنا.

وهنا يمكننا الانتقال إلى مصطلح "**المستقبل المحتمل**" prospective future، وهو المصطلح الذي صيغ في فرنسا في الخمسينيات بواسطة جاستون برجر Gaston Berger. ويستمد هذا المصطلح أهميته من كلٍّ من التعريف الذي أعطي له بالإضافة إلى انتشار استخدامه في كلٍّ من أفريقيا الفرانكفونية وأمريكا اللاتينية، إلا أنه تم استبداله لاحقًا بمصطلح "التوقعات المستقبلية" future forecasting الذي ذاع صيته في أوروبا. ويعرف المستقبل المحتمل على أنه دراسة المستقبل لتطوير التوجه الاستراتيجي للعقل البشري للحصول على رؤية طويلة المدى من شأنها تحقيق المستقبل المرجو.

المستقبل المحتمل طَبَّقه لسنوات عدة مايكل جودت Michel Godet، الذي أشار في كتاب له إلى أن هذا المصطلح نما تاريخيًّا وهو يبلور أهمية القيم البشرية والإلهامات التي تقود إلى أفعال، وهو الأمر الذي تحدث عنه

أيضًا برجر في تعريفه لهذا المصطلح. وفقًا لجودت: المستقبل المحتمل يركز على الاختيارات والأفعال، ومن هنا يميز بين ما قبل الحدث وما بعد الحدث، وبالتالي الرابط بينهم يبين فهم الموقف خلال بيانات كمية وكيفية مما يجعل الاختيارات والمواقف تتم وفقًا لتخطيط استراتيجي. المستقبل المحتمل يعد المحور الذي ترتكز عليه باقي أفكار جودت، فهو يرى أنه يقدم حلاً وسطًا توافقيًا بين الماضي والحاضر، وهو مكون معياري هام يقدم رؤية للمستقبل، وقد فسر جودت معظم الدراسات المستقبلية على جميع المستويات وفقًا لهذا المصطلح وتشارك معه في ذلك داتورDator الذي أوصى أيضًا بصلاحية أفكار برجر حتى الآن في كتاب له أصدره عام 1994.

في كتاب "جمعيات الدراسات المستقبلية" Futures Studies Federation تساءل ويندل عن الاسم الذي يجب إطلاقه على الحقل الجديد، وناقش في فصل كامل الخيارات المتاحة مابين الدراسات المستقبلية، وأبحاث المستقبليات، وحقل المستقبليات وغيرها؛ ثم وقع اختياره في النهاية على مصطلح الدراسات المستقبلية مع اعترافه بالصعوبة التي تواجه الباحثين في هذا الشأن.

ومما لا شك فيه أن الجمعية العالمية للدراسات المستقبلية ساعدت كثيرًا في جعل مصطلح "**الدراسات المستقبلية**" futures studies الأكثر انتشارًا واستخدامًا عالميًا، وهي تعني بذلك اكتشاف ما سيحدث ومطابقته بما نرجو أن يحدث. وجاء هذا التعريف من فكرة أن العديد من الأشخاص حقيقة مهتمون بالتطورات المستقبلية للمجتمع بكل أبعاده، خلال سبعينيات

القرن الماضي أشمل جون ماك هل John McHale كل أنواع التفكير في الدراسات المستقبلية مثل الاستقراء والتفكير المثالي وغيرها.[5]

ورغم انتشار استخدام مصطلح الدراسات المستقبلية إلا أن البعض أمثال داتور Dator كتبوا تحت مسمى "**البدائل المستقبلية**" future alternatives نظرًا لاتساع المصطلح وما يحمله من تعددية البدائل والأطروحات للمستقبل الواحد. وقد لقي هذا المصطلح رواجًا كبيرًا خاصة بعد عدد من الأحداث التاريخية ذات التأثير القوي مثل: أزمة النفط، والتي برهنت على أن نتائج الأبحاث المستقبلية المعتمدة والمستمدة فقط من الاستقراء غير كافية ولا تحقق النتيجة المرجوة منها.

ثم نأتي في النهاية على ذكر مصطلح "**البصيرة المستقبلية**" the foresight، والتي كما هو معروف تستخدم بشكل واسع حاليًا. ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي، وهي الآن الأكثر استخدامًا ليس فقط بين من يعملون في النطاق العلمي، ولكن أيضًا بواسطة العامة.

ويعود هذا المصطلح على الرؤى التي تستخدم اقترابات تمد صانعي القرار بمدخلات ذات صلة بسياسات طويلة المدى معتمدة فيها على الشبكات الاجتماعية الواسعة التي تستخدم في الأبحاث المستقبلية أو التخطيط طويل المدى. وتعتمد هذه الأبحاث على عنصر المشاركة بين القائمين والمستفيدين من هذه الرؤى، تركز على أهمية السياق الاجتماعي الذي يُستخدم ويُطور به النشاط.

ورغم اختلاف الباحثين حول المصطلح الأنسب الذي يتعين إطلاقه على هذا الحقل البحثي الجديد؛ إلا أنهم اتفقوا فيما بينهم على أهمية دور السياق

الثقافي، والتاريخي، والاجتماعي الذي رُكب واُستخدم فيه المصطلح؛ كما اتفقوا أيضًا على عدد من الخصائص البرجماتية الأساسية التي وإن اختلفت المسميات إلا أنها أساس أي عمل بحثي يكون محور اهتمامه في المقام الأول المستقبل بأبعاده المختلفة. وتستند هذه الخصائص على ست نقاط وهي:

أولاً: الدراسات المستقبلية ترفض فكرة التنبؤ بالمستقبل كما لو أنه حدث مستقل قائم بالفعل يمكن رؤيته بوضوح. فرغم أن المستقبل لدى باحثي الدراسات المستقبلية باستمرار متواجد في العديد من التفاعلات المعقدة. ورغم تعدد مصادر المعرفة؛ إلا أن المستقبل نفسه مجهول باستثناء في بعض القوانين المحدودة أو الثابتة؛ لذا يميل الباحثون إلى التحدث عن المعرفة المستقبلية والصور المستقبلية الممكنة، أو صناعة المستقبل بواسطة توقع ما سيكون وفقًا لما هو كائن بالفعل بدلاً من تقديم صور ثابتة عن المستقبل. وفي هذا الصدد وضح جيم داتور Jim Dator أن المستقبل لا يمكن التنبؤ به، لكن البدائل المستقبلية يمكن توقعها والمستقبل المرجو يمكن وضع رؤية له والابتكار من أجل تحقيقه باستمرار.

ثانيًا: الدراسات المستقبلية تستند في عملها على المعرفة الأمبريقية التي تنتجها كل الانضباطات الأخرى، وكل المعرفة الثقافية البشرية. كما أنها تحاول أيضًا تتبع القوانين العلمية الأساسية التي تقوم عليها العلوم الأخرى مثل: الموضوعية، التصحيح الذاتي، تراكم المعرفة، التكرار.

ثالثًا: الدراسات المستقبلية تعلي من قيمة "**العقل**" rationality، وهي في ذلك على عكس العلوم الطبيعية التي تسعى في كل أعمالها إلى

تحقيق الحيادية؛ فالدراسات المستقبلية دائمًا تظهر موقفها من البدائل المختلفة وتضع رغبتها الشخصية في رسم الصور المستقبلية. تصرح برؤيتها لنتائج القرارات المختلفة مستندة على ما يتاح لها من معلومات من أجل تعزيز الإجراءات والقيم المستخدمة بحثيًا. حتى أنها وصلت لدرجة الادعاء بأن القيم ذاتها يمكن الآن دراستها ومناقشتها بعيدًا عن الحيادية مستندة إلى منطق الفرد. إلا أن التقييم التكنولوجي كفرع بحثي تحليلي من فروع الدراسات المستقبلية – معتمد في منهجيته على التحكم ومستوى كلي للتحليل – يميل إلى التمسك بالحيادية والابتعاد شيء ما عن الرؤية الفردية وشخصنة النتائج.

رابعًا: الدراسات المستقبلية لها نطاق بحثي أوسع من العلوم الطبيعية، حيث إن هدفها البحثي غير قائم على حس أمبريقي، بل قائم على الصدفة وغير معرف بطبيعته، وبالرغم من ذلك فهذا لايعني أننا لا يمكننا الحصول على معرفة مستقبلية من بيئتنا الحالية كمثل قدرتنا على إيجاد معرفة تاريخية. ويرى البعض أن هذه الطبيعة الخاصة للدراسات المستقبلية قادت هذا الحقل البحثي لأن يكون علم معرفي نادر؛ فوفقًا لمالسكا البحث المستقبلي المعاصر له ثلاث مناطق نادرة كعلم معرفي. **الأول**، بناء الجملة والتي تحتوى على المنهجيات المستخدمة فيه مثل السيناريو، دلفي، وعجلة المستقبل. **الثاني**، الدلالات والتي تستند على قيمة العقل البشري وهي المنطقة الجوهرية للحقل البحثي والتي مكنته من تعدد محاور الاهتمام لديه والتنقل بين القضايا العالمية المختلفة، والأزمات الصناعية، ومجتمع المعلومات، الاتجاهات التكنولوجية الحديثة، والتغير المناخي، وغيرها من الموضوعات التي يتناولها باحثي

المستقبل بالدراسة والفهم والتفسير. **الثالث**، البرجماتية، وهو المتعلق بنتائج وتوصيات الدراسات المستقبلية مثل نوعية الاستراتيجيات، والسياسات، والتخطيطات، والتصميمات التي من شأنها أحداث تأثيرات مرجوة.

خامسًا: مؤخرًا قامت الدراسات المستقبلية بتقسيم الأفراد العاملين في حقل الدراسات المستقبلية إلى **المتخصصين**، وهم الحاصلون على تعليم له علاقة بالدراسات المستقبلية، أوعلى الأقل لديه معرفة كافية بمنهجيات البحث المستقبلية وقادر على إنتاج معرفة مستقبلية، **وغير المتخصصين**، وهم من يقوموا بتقديم وجهة نظرهم نحو المستقبل من دون أن يكونوا على دراية بالمناهج والمبادئ المستقبلية، **وحارسين الحقل البحثي**، وهم المسئولون عن التحكم في نوعية الأبحاث المقدمة، ويُلقَي على عاتقهم مسئولية تلقين باحثي الدراسات المستقبلية سبل تطوير المناهج المستقبلية، والظهور في الميادين العالمية مثل: المؤتمرات والمنتديات لمناقشة القضايا المنهجية. وعلى الرغم من ذلك يجب الاعتراف أنه مازال هناك الكثير مما يجب فعله للتحكم في نوعية الأبحاث والباحثين؛ وذلك نتيجة لعدم وضوح التعريفات والمعايير المستخدمة.

سادسًا: بعد أن اتضحت صورة الدراسات المستقبلية وتحدد موقعها من علم المعرفة epistemology والأنطولوجيا ontology، صار بالإمكان القول أننا نمتلك من القدرة ما يمكننا من معرفة متى بدأ عصر الدراسات المستقبلية؟ ولماذا؟.

وحيث إن العالم يفرض معطياته وظروفه على الخطاب المستقبلي، فقد وضع الكثير من الباحثين قوانين ثابتة تشكل قواعد أساسية يسير على نهجها كافة الأبحاث المستقبلية بغض النظر عن الظروف المتغيرة والأحداث المتقلبة، هؤلاء الباحثون أمثال جيم داتور وذيا سردار وغيرهم. وسوف نقوم هنا باستعراض الأربعة قوانين التي وضعها سردار لتطبق على كافة أبحاث المستقبليات أيًّا ما كان المسمى الذي يطلق عليها.

1 – **الدراسات المستقبلية مراوغة:** معظم المشاكل التي نواجهها هذه الأيام تتسم بالتعقيد، بالترابط، بالتناقض، وتقع في بيئات غير محددة، وفي صور سريعة التغير. فكما نَوَّه ودنجتون عام 1975 – كان من بين أول من نادوا بضرورة أن تصبح الدراسات المستقبلية انضباط أكاديمي يدرس في الجامعات، ولكن مساهماته تم تجاهلها الآن كليًّا – أنه في وسط هذا الزخم من المشاكل المعقدة؛ فإن المشكلة المنفردة تمثل تعقيدًا في حد ذاتها؛ لذا فإن المجهودات لحل مشكلة منفردة أو عدد من المشكلات غالبًا ما يخلق مشكلات أخرى بطبيعة جديدة. غالبًا أي محاولة لاكتشاف المستقبل يضعنا في مواجهة مثل هذه المشكلات، والتي حلها قد يمثل درب من الاستحالة. فليس من البخس أن نقول: إن الدراسات المستقبلية تتعامل مع مثل هذه المشكلات شديدة التعقيد، والمراوغة هنا تعني أنها تعالج هذه المشكلات شديدة التعقيد دائمًا بتقديم نهايات مفتوحة (فهي ليست كأي انضباط علمي يقدم حل وحيد، بل تقدم إمكانيات للحل)، والمراوغة هنا ليس في الخطاب المستقبلي الذي تستخدمه ولكن في طريقتها لمعالجة المشكلات في حد ذاتها. الدراسات

المستقبلية أيضًا تتسم بالمراوغة بطريقة أخرى، فباحثي الدراسات المستقبلية باستطاعتهم استخدام أفكار وأدوات من أي انضباط آخر متى شاءوا فعل ذلك، فالدراسات المستقبلية متعددة الانضباطات والتخصصات، وهو ما تصنع منه وضعيتها المنهجية.

2 – **الدراسات المستقبلية تؤكد على أهمية التعددية:** الفهم الكامل لإنسانيتنا يتطلب إدراكنا بوجوب التنوع والتعدد، وهذا ليس فقط للإبقاء على المستقبل الذي نتطلع إليه ولكن أيضًا لتنميته وازدهاره. والأجيال المستقبلية بالتبادل تعرف وتقدر تنوع واختلاف بعضها البعض. فتقبل التعددية له أهميته البالغة في الدراسات المستقبلية. أولاً، يتطلب التعرف على أن هناك طرق مختلفة لتكون إنسان، ومن ثم طرق مستقبلية مختلفة للتحليل الكلي للإنسانية المشتركة. ثانيًا، يتطلب التقدير لكوننا نعرف، نكون، ونفعل. وهو ما خلق تعدد الثقافات على الأرض. فهناك نظم معرفية مختلفة، تاريخ مختلف، أشكال مختلفة للحياة، معايير مختلفة للإنجاز وطرق مختلفة للتكيف مع التغيير. الدراسات المستقبلية يجب أن تضع في اعتبارها هذه التعددية في إطارها المفاهيمي، النظري والمنهجي. التعددية تمد الدراسات المستقبلية بحتمية ان المستقبل دائمًا سيظل مفتوح أمام كل الاحتمالات والإمكانات المتنوعة. من وجهه نظر التعددية، علم المعرفة للدراسات المستقبلية يبني اجتماعيًا مُشْتَرِكًا في ذلك مع كل فاعلين المستقبل ممن سيتعاملوا مع مخرجاته ويتأثروا بنتائجه.

3 – **الدراسات المستقبلية تقوم على الشك:** القانون الثالث للدراسات المستقبلية عند سردار هو نتيجة طبيعية للأول والثاني. فالدراسات المستقبلية يجب أن تتسم بالشك في مواجهة الحلول البسيطة ذات البعد الواحد للمشاكل المعقدة. هذا بالإضافة إلى الأفكار، التخطيطات، التنبؤات، والتوقعات للتأكيد على أن الدراسات المستقبلية ليست رهينة لثقافة واحدة. سمة الشك في الدراسات المستقبلية لا تمثل نقد بهدف النقد، ولكن توجه نحو نهايات محددة. الدراسات المستقبلية ترفض فكرة التأكد من أحداث المستقبل. في حقل المستقبليات التأكد مستحيل لأن عدم اليقين، التعقيد، التغيرات المتسارعة مكونات أساسية للمستقبل. فكما يرى بيرو Pyrrho – وهو يعد من أوائل علماء ما بعد الحداثة – الشك دائم: الفرد الحكيم هو من يشك في كل شيء لأن حقيقة الأشياء لا يمكن إدراكها بواسطة العقل البشري، واليقين من الاستحالة بلوغه. ولكن الشك في الدراسات المستقبلية يمثل أداة للتغيير الإيجابي، ويمكن التعبير عنها بسؤال ماذا أيضًا من الممكن تحقيقه؟ ما هي الاحتمالات الأخرى؟ ما هو تأثير المستقبل القريب أو البعيد على الأفراد؟ وفي النهاية: من يستفيد من مخرجات المستقبل للتوجهات، التنمية، التخطيطات، التوقعات، السيناريوهات، والرؤى المعينة؟ الهدف النهائي لعدم يقين بيرو Pyrrho كان أخلاقي في المقام الأول: فقد اعتقد أن السعادة فقط ممكنة عند النزوع إلى الشك في الحقائق المطلقة. كما أن الدراسات المستقبلية أيضًا تتشكك في المفاهيم والمناهج والخطاب الذي تستخدمه، وهنا الشك يخدم

الدراسات المستقبلية كأداه تمنعها من أن تكون وسيلة للتضليل والزيف.

4 – **الدراسات المستقبلية لا مستقبل لها:** لم يقصد سردار Serdar المعني الحرفي لكلمة "لا مستقبل لها"، أي أنه لم يَعنِ أن الدراسات المستقبلية سوف تنتهي ولن يكن لها وجود في المستقبل البعيد، ولكن وصفه للدراسات المستقبلية بهذا الشكل جاء من خلال مغزى تقني محدد: فحيث إننا لا نمتلك معرفة يقينية عن المستقبل، فإن تأثير كل الاستقراءات المستقبلية يمكن فقط أن يقيم حاضرًا، أما تقييم نتائجها مستقبلاً فهو غير ذو معنى. وبالتالي فنحن الآن نمتلك القدرة التي تمكننا من تقييم التنبوءات والتوقعات التي أجريت سابقًا ومعرفة مدى قربها أو بعدها عن واقعنا وهو الأمر الذي كان من غير الممكن حدوثه في وقت إجراء هذه الأبحاث؛ لذا فإن العلاقة الحقيقية بالخطاب المستقبلي تكمن في الحاضر. فكل الأنشطة المستقبلية – من التوقعات إلى وضع الرؤى – لها تأثير مباشر على الحاضرمن حيث قدرتهم على تغيير إدراك الأفراد وجعلهم أكثر وعيًا بالمخاطر والفرص القادمة، كما تحفزهم على فعل شيء ما وتجبرهم على الاختراع والابتكار، تشجعهم على التغيير والتكيف، تدفعهم إلى العمل الاجتماعي الجماعي، تعيد تموضعهم في المجتمع، تخبرهم بأهمية أو عدم أهمية نظمهم الثقافية والعقائدية. لذا في النهاية تكون الفحوى في تأثير الدراسات المستقبلية على الحاضر، قيمتها ونوعيتها هي التي فقط يمكن أن يحكم عليها في الحاضر. وهو القانون الذي يجبرنا على التأكد من نتائج الخطاب المستقبلي على حاضرنا و مستقبلنا الفوري.[6]

أهداف الدراسات المستقبلية

ما الهدف الرئيسي للدراسات المستقبلية إذن؟ يمكن أن نقول بصفة عامة: أن غاية الدراسة المستقبلية هي توفير إطار زمني طويل المدى لما قد نتخذه من قرارات اليوم. ومن ثم العمل، لا على هدى الماضي، بل العمل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمني طويل نسبيًا . فهذا أمر تمليه سرعة التغير وتزايد التعقد وتنامي "اللايقيني" في كل ما يحيط بنا، وذلك فضلاً عن اعتبارات متصلة بالتنمية والخروج من التخلف.

من جهة أخرى، فإن ما تتيحه الدراسات المستقبلية من إضفاء طابع مستقبلي طويل المدى على تفكيرنا، إنما هو علامة مهمة من علامات النضج العقلي والرشادة في اتخاذ القرارات. ذلك أن ما نتخذه من قرارات اليوم، وما نقوم به من تصرفات في الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا من بعدنا. وإذا أردنا لهذا المستقبل أن يكون مقبولاً من وجهة نظرنا، فعلينا أن نتخذ قراراتنا اليوم آخذين في الاعتبار النتائج والتداعيات المحتملة لهذه القرارات على مدى زمني طويل، وليس فقط على المدى القصير أو المتوسط. وهنا تساعدنا الدراسات المستقبلية في استطلاع هذه النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية . فإذا كانت النتائج والتداعيات تسهم في تشكيل المستقبل المرغوب فيه، فهو بالأمر الجيد. وإذا لم تكن تسهم في ذلك، فإننا نسعى لتعديل هذه القرارات حتى تأتي نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل الذي نريده. وإذا تم ذلك، فإننا نكون قد شاركنا بشكل إيجابي في صنع المستقبل، بدلاً من أن ننتظر في سلبية مستقبلاً تأتي به المقادير، أيًا كانت صورته، أو بدلاً من أن نقنع بالتواؤم أو التكيف مع ما قد يقع من أحداث مستقبلية. فالدراسات المستقبلية تساعدنا

على التحكم في المستقبل، وجعله أفضل بدرجة ما مما لو كنا قد قعدنا في انتظار وقوع هذا المستقبل وأهملنا التفكير في مساراته البديلة المحتملة الوقوع.

وبشكل أكثر تحديدًا، يمكن القول أن الدراسات المستقبلية تساعدنا على صنع مستقبل أفضل، وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة، من أهمها ما يلى :

اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها. وبذلك تؤدي الدراسات المستقبلية وظائف الإنذار المبكر، والاستعداد المبكر للمستقبل، والتأهل للتحكم فيه، أو على الأقل للمشاركة في صنعه.

إعادة اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا، وبخاصة ما هو كامن منها، والذي يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعلية. وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نصبو إليه من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة. ومن خلال عمليات الاكتشافات وإعادة الاكتشاف هذه، تسترد الأمة الساعية للتنمية الثقة بنفسها، وتستجمع قواها وتعبئ طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل.

بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها. وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن للناس أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ضوئها، وذلك بدلاً من الاكتفاء – كما هو

حاصل حاليًا – بالمجادلات الأيديولوجية والمنازعات السياسية التي تختلط فيها الأسباب بالنتائج، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعي من ما هو ذاتي.

وإذا سار الأمر على هذا النحو، فإن الدراسات المستقبلية تسهم في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من بابين: الباب الأول، هو باب توفير قاعدة معلومات مستقبلية للمخطِّط وصانع القرار، أي توفير معلومات حول البدائل الممكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل. والباب الثاني، هو باب ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من حوار وطني على مستوى النخب وعلى مستوى الجماهير بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات الممكنة، وما ينطوي عليه كل اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات. إذ تؤمن التنبؤات المشروطة التي تقدمها الدراسات المستقبلية فرصًا أوسع للاتفاق أو للاختلاف على أسس واضحة. كما أنها تمكن من المساعدة في حسم بعض أوجه الخلاف من خلال إعادة صياغة «الشروط الابتدائية» لبعض أو كل البدائل محل النقاش، وإعادة التحليل والحسابات في ضوء الشروط المعدلة، ومن ثم الدخول في دورات نقاش متتابعة لتقريب وجهات النظر والتراضي على اختيار محدد .

ومثل هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات بمشاركة شعبية واسعة يمثل نقلة نوعية كبرى في طبيعة الحوارات الوطنية التي كثيرًا ما تفتقر إلى «الحوار» حقيقة، وغالبًا ما تكون مقصورة على تسجيل المواقف أو تبادل الاتهامات. ولو سمح للدراسات المستقبلية بأن تؤدي مثل هذا الدور في «تنوير» و«تفعيل» المناقشات حول القرارات الوطنية، فإن الحوار الوطني سوف

يكتسب حينئذ الكثير من السمات الحميدة للنقاش العلمي الذي عادة ما تكون مصادر الخلاف فيه واضحة، والذي يمكن فيه التوصل إلى حلول عملية من خلال دورات متعددة للتصحيح المتتابع أو الاقتراب التدريجي من الحل الصحيح.

تحقق الدراسات المستقبلية ما أشرنا إليه من أغراض من خلال إنجاز عدد من المهام المحددة. وقد يكون من المناسب أن نبدأ بالتعريف الذي قدمه أحد أعلام الدراسات المستقبلية « ويندل بيل» للمهام التي ينشغل بها **حقل** الدراسات المستقبلية ، وهي: «**اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة**». وبشكل أكثر تحديدًا، يذكر «بيل» تسع مهام محددة للدراسات المستقبلية ، وهي:

1 – إعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة possible futures، أي بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيرًا أو صغيرًا؛ وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية.

2 – دراسة مستقبلات محتملة probable futures، أي التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمني معلوم، وفق شروط محددة (مثلاً بافتراض استمرار التوجهات الحالية للنظام الاجتماعى – السياسي، أو بافتراض تغييره على نحو أو آخر). وغالبًا ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة.

3 – دراسة صور المستقبل images of the future، أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها. وذلك باعتبار تصورات الناس حول المستقبل تؤثر

فيما يتخذونه من قرارات في الوقت الحاضر، سواء من أجل التكيف مع تلك التصورات عندما تقع ، أو من أجل تحويل هذه التصورات إلى واقع .

4 – دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية، أي تقديم أساس فلسفي للمعرفة التي تنتجها الدراسات المستقبلية، والاجتهاد في تطوير مناهج وأدوات البحث في المستقبل .

5 – دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية . وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافي للدراسات المستقبلية، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها . إذ أن تحديد ما هو مرغوب فيه يستند بالضرورة إلى أفكار الناس عن " معنى الحياة" وعن " المجتمع الجيد"، وعن " العدل" وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية .

6 – تفسير الماضي وتوجيه الحاضر. فالماضي له تأثير على الحاضر وعلى المستقبل، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضي. كما أن النسبة الكبرى من دارسي المستقبل يعتبرون أن أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر وما يتخذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها على تشكيل المستقبل.

7 – إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعي ذلك أن معظم المعارف التي يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هي معارف تنتمي إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصون فيها.

ولذلك يطلق على الدارسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية integrative أو الدراسات العابرة للتخصصات transdisciplinary. ولما كانت التوصية بفعل اجتماعي ما لا تقوم على المعارف العلمية وحدها، برغم أهميتها، بل يلزم أن تستدعي قيمًا أو معايير أخلاقية معنية، فإن على الدراسة المستقبلية أن تزاوج بين المعرفة العلمية والقيم .

8 – زيادة المشاركة الديمقراطية في تصور وتصميم المستقبل، أو مقرطة التفكير المستقبلي والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية، وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك في اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم وحياة خلفهم.

9 – تبني صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع. ويتصل بذلك تبني أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها، والحيلولة دون وقوعها.

وينبغي الانتباه إلى أمرين بشأن المهام التسع السابقة :

(أ) أنها مهام **لحقل** الدراسات المستقبلية أو علم المستقبليات في مجموعة. ومن ثم فليس من المتعين على أي **دراسة مستقبلية** أن تنهض بهذه المهام التسع جميعًا. فلها أن تختار منها ما يناسبها في ضوء تصور القائمين عليها لمهامها.

فالدراسة المستقبلية التي تجري لشركة ما قد لا تتطلب النهوض بالمهمة المتعلقة بزيادة المشاركة الديمقراطية في تصور وتصميم

المستقبل. كما أن المهمتين المتعلقتين بدراسة الأسس المعرفية والأخلاقية للدراسات المستقبلية قد يختص بهما فريق أو أكثر من دارسي المستقبليات، وليس حتمًا أن ينشغل بهما كل من يكلف بإجراء دراسة مستقبلية لشركة أو إقليم أو بلد ما. فالقيام بمثل هذه المهام «فرض كفاية»، لا «فرض عين»، يكفي أن ينهض به المعنيون بفلسفة علم المستقبليات ومناهجه، ولا يلزم أن يقوم به كل مشتغل بالدراسات المستقبلية.

(ب) أن هذه المهام ليست جميعًا محل اتفاق بين دارسي المستقبل. ومن أكثر الأمور مدعاة للجدل **الرسالة المعيارية** normative للدراسات المستقبلية المتضمنة في البحث عن مستقبلات "مفضلة"، وفي تبني صور مستقبلية "مرغوب فيها" والترويج لها.

فمن الباحثين في المستقبل من يقنع باستطلاع مسارات التطور المستقبلي البديلة التي يرتبط كل منها بمجموعة من الشروط الابتدائية، ويكتفي بتحليل الصور المستقبلية التي ينتهي إليها كل مسار، مبينًا ما تنطوي عليه من مزايا ومثالب، تاركًا مهمة التفضيل والاختيار لمتخذ القرار ولعموم الناس الذين يعنيهم الأمر. ومن الباحثين من يرى ضرورة استكمال البحث المستقبلي بالمفاضلة بين السيناريوهات أو الصور المستقبلية البديلة وترجيح صورة منها، كنوع من التوصية لمتخذ القرار والتوجيه للرأى العام. ومنهم من يرى السير أبعد من ذلك بالترويج بسبل مختلفة للصورة المستقبلية المرغوب فيها، والدفع في اتجاه فعل اجتماعي يعمل على تحقيقها. وأخيرًا – وليس آخرًا – قد يرى بعض الباحثين التركيز ابتداءً على صورة مستقبلية مرغوب

فيها، واستطلاع أفضل السبل أو المسارات التي تؤدي إليها انطلاقًا من الوضع الراهن.

إذن ثمة مجال رحب لتحديد وتكييف مهام أية دراسة مستقبلية بالاختيار من قائمة المهام التسع المذكورة أعلاه، والتركيز على مهمة أو أخرى بدرجة أكبر حتى ضمن المجموعة الصغرى من المهام المختارة.[7]

المنهجيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية

تدور العديد من الأسئلة حول ماهية المنهجيات والأساليب المستخدمة لدراسة المستقبل، وتنطلق هذه الأسئلة من أبسط قواعدها فبداية من: ما هو الماضي، الحاضر، والمستقبل؟ مرورًا بالتساؤل عن أساليب الإدراك الموضوعي التي تنبني من خلالها الظواهر المختلفة بسيطة كانت، أو معقدة، أو حتى ماهي في عداد المستحيلات؟ وصولاً إلى التفكير في ما إذا كان العالم يتشكل وفقًا لمجموعة من القوانين العالمية المنظمة على أساس منطق ما، وهو الأمر الذي يستتبع بطبيعة الحال وجود قواعد من شأنها التنبؤ بسهولة بما هو آتي – على الأقل على المستوى الكلى – وعلى النقيض فلو أن العالم يتسم بالعشوائية، والتغييرات العالمية ما هي إلا مجموعة من النقاط الناتجة عن ملايين التفاعلات التي لا يمكن توقعها. فماذا يعني ذلك لأبحاث الدراسات المستقبلية؛ في حالة إن حَمَل هذان الفرضان في طياتهما شيء من الحقيقة؟

بالطبع، حاول العديدون على مدار السنوات الماضية الإجابة على مثل هذه التساؤلات، مؤكدين على أن الدراسات المستقبلية هجين من اقترابات وأهداف ومناهج متنوعة، الكثير من أجزائها لازال في مراحل مختلفة من التطور، تتلاقى جميعًا عند محاولة وضع صور للمستقبل بأبعاده المختلفة يتوازن فيها الواقع بإمكاناته مع المستقبل وما نرجوه منه. فلا يوجد اتفاق قائم على الطريقة المثلى لتنظيم المناهج المستقبلية، بالرغم من أن التجربة المتراكمة كافية لإثبات أنه من المتاح وضع مثل هذا التنظيم.

وحيث إن الدراسات المستقبلية لا تزال من العلوم الناشئة – التي قد يختلف البعض على كونها علم من الأساس – فقد حاول باحثو المستقبليات

تقديم نماذج منهجية تقوم على تصور علمي يتضمن تصنيفًا للمجموعات الأساسية من الممارسات، الأهداف، الاهتمامات المعرفية، التوجهات المستقبلية، الاقترابات، وجهات النظر أو حتى علم المعرفة للدراسات المستقبلية والتي من شأنها أن تضفي الصفة العلمية على أعمالهم .

أحد هؤلاء هو **ميكا مانيرما** – دكتور في الاقتصاد ورئيس جمعية مانيرما للدراسات المستقبلية بفنلندا – الذي سعى إلى تقسيم الحقل البحثي إلى ثلاثة نماذج بديلة يمكن تطبيقها على الأبحاث المستقبلية بشكل منفصل ومتوازي في نفس الوقت.

النموذج الأول هو «النموذج الوصفي» descriptive model: ويعود هذا النموذج إلى محاولة عرض توقعات مستقبلية عالية الاحتمالية تعتمد على ملاحظة تطور الأحداث التاريخية. هنا الاتجاه نحو المستقبل يتسم بالثبات وبقدر عالي من التفاؤل في القدرة على التنبؤ؛ حيث إن المستقبل هنا يعد شيء من السهل قراءته. الهدف البحثي وفقًا لهذا النموذج ثابت وغير مضطرب، معتمد على منهجية كمية في الأساس، تقيس فترة زمنية قصيرة.

النموذج الثاني هو "نموذج السيناريو" scenario model: ويسعى هذا النموذج لعرض السيناريوهات المختلفة للمستقبل. وهنا قيمة السيناريو لا تعتمد على قدرته على التنبؤ بشيء ما بقدر استطاعته على المساعدة في اتخاذ قرار معين؛ يضع يديه على ما هو متاح ومن ثم يكتشف مدى التطور الممكن.

النموذج الثالث هو "نموذج أبحاث المستقبليات التطورية" evolutionary futures studies model: ويحاول هذا النموذج وصف وفهم المستقبل بأبعاده المختلفة بشكل أكثر دقة في ظل هذا العالم المضطرب. وهو في

ذلك يعتمد على قوانين تطورية؛ فيركز بشكل كبير على الاكتشافات التي تنتجها الأبحاث المعقدة وعلى التطور المعرفي بشكل عام.

بجانب هذه النماذج، وضع مانيرما اقترابين كبيرين للأبحاث المستقبلية. الأول ذو توجهات تكنوقراطية يستمد جذوره من النظريات الحربية والتكنولوجية وغيرها، والثاني توجهاته إنسانية في الأساس ويستمد جذوره مع انطلاق علم المستقبل.

مما لاشك فيه أن العروض التي قدمها مانيرما مثلت ردًّا وجيهًا ذا قيمة عالية للجدل الدائر حول توجهات الأبحاث المعنية بالمستقبل. وإن كان النموذج الثالث لم يلق الرواج الذي توقعه له مانيرما في الممارسات البحثية لعلم المستقبل. فمع انقضاء الثمانينيات وفي أوائل التسعينيات قلت شعبية التطورية في المنهجية والفلسفة المستقبلية عن ما قبل.

وقد تنبأ بذلك ماسيني عام 1989، واضعًا بعض التوقعات التي تنذر بعدم استفادة الحقل البحثي في الفترة القادمة من الفكر التطوري. فقد رأى ماسيني أن الأبحاث المستقبلية سوف تلتصق بالمنهجيات القائمة وأعمال التطور المنهجي غالبًا ما ستأتي بالقليل؛ ومن ثم فإن فرصة ظهور نماذج منهجية تتسم بالعالمية سوف يتضاءل، في الحين الذي سوف يزداد فيه استخدام السيناريوهات بجانب أعمال التخطيط الاستراتيجي التي سوف تستخدم في كلٍّ من القطاعات العامة والخاصة، كما تنبأ باتساع استخدام نموذج دلفي في العديد من الحقول والذي سوف نأتي على ذكره لاحقًا. ويمكننا القول أن تقديرات ماسيني لتطور الأبحاث المستقبلية تمتعت بقدر عالي من الصواب.

أما بالنسبة للأسباب التي قلصت من دور الأبحاث المستقبلية ذات الصفة التطورية، والتي جعلتها لا تمثل تيار رئيسي كما كان متوقع لها أو حتى نموذج حقيقي قائم بذاته؛ فقد اختصرها كوسا في أن: تبني اقتراب تطوري لأبحاث المستقبليات صعب ومستهلك للوقت، وهو في النهاية يتحدى المبادئ القائم عليها فكرة التوقع في الأساس، كما أن إقامة أدوات منهجية جديدة تتطلب تمويل وهو الأمر الغير متوفر لعلم حديث. وفي النهاية، فإن داعمي أبحاث المستقبليات التطورية في الثمانينات والتسعينيات لم يكن لديهم القدرة الكافية على تطوير نماذج منهجية باستطاعتها الربط بين الاكتشافات التي تقدمها الأبحاث المعقدة والأبحاث المستقبلية.

بالرجوع للحديث عن النماذج المنهجية، فإن أحد أهم من قدم نماذج لدراسة المستقبل هي هيدج والتي اقترحت نموذجان متنافسان لدراسة المستقبل، ويأتي التنافس نتيجة لاختلاف المعايير التي وضعتها لهما. فإحداهما قائم على الدور البشري كموضوع قائم بذاته، والآخر قائم في منهجيته على تفسير الاختلافات.

النموذج الأول لهيدج هو "أبحاث المستقبليات التطورية" evolutionary futures studies والذي أتينا على ذكره سابقًا، وتعكس فيه هيدج صدى أعمال آخرين أمثال مانيرما ولازسكو وغيرهم، ومبررها في ذلك أن الأبحاث المستقبلية الحالية غير مرضية نتيجة لبساطة موضوعها، كما أن نظرياتها طبقت منهجيات غير كافية لاكتشاف حقيقة التغييرات المستمرة وظروفها المستقبلية.

أما النموذج الثاني فهو "أبحاث المستقبليات الحرجة" critical future studies والذي ترى فيه أن المستقبل يمكن تفسيره ليس فقط من خلال شيء ما خفي عن الأنظار يستمد ماديته بمرور الوقت وتعاقب الأزمان ، ولكن بواسطة ما هو قائم بالفعل في حاضر أفكار الأشخاص ومشاعرهم.

وبالتالي، فوفقًا لنموذج أبحاث المستقبليات الحرجة؛ فإن المستقبل له تأثيره على الحاضر النابع من كونه جزء عضوي من قواعد الحياة، يتمثل هذا التأثير في القدرة على استحضار التوقعات، الأهداف، والخطط، وهو بذلك ليس فقط شكلاً مميزًا من التفسير الإدراكي، ولكنه أيضًا سلوك عاطفي (تفاؤل – تشاؤم، أمل، خوف)، ففي المستوى الحالي للتطور البشري لا يمكن النظر إلي المستقبل دون أن نأخذ في اعتبارنا الكيان البشري بكل ما هو عليه. الأكثر من ذلك أن هيدج ترى في هذا النموذج قدرة في النظر إلى ما هو خلف الظواهر العالمية العميقة نتيجة اعتماديته على العديد من الاقترابات المنهجية التي تساعده على كشف ما وراء الأمور.

ورغم اتساق الأطروحة التي قدمتها هيدج، إلا أن القول بتنافس النموذجان قد يمثل اتهام مشكلي من وجهة نظر البعض؛ ناتج عن استخدام مصطلح "نموذج"؛ فتوماس كوهين وضع المعنى المعاصر لمصطلح نموذج في كتابه "هيكل الثورة العلمية" معرفًا إياه بأنه مجموعة الممارسات التي تعرف الانضباط العلمي خلال فترة زمنية محددة. بطريقة أخرى، يمكن أن يكون هناك نموذج واحد فقط سائد في النطاق العلمي لا مجموعة نماذج متنافسة. وفي هذه الحالة يكون من الأدق أن نتحدث – على سبيل المثال – عن اقترابات متنافسة تقدم تحليلات على المستوى الكلي بدلاً من نماذج.

طريقة أخرى لتنظيم منهجيات الأبحاث المستقبلية اقترحها ميكا ألتونين Mika Aaltonen من جامعة هلسينكي University of Helsinki حيث إنه يرى أن بعض المناهج تستخدم أكثر لفهم النظام والتحكم فيه. منهجيات الفهم هذه تتنوع مابين الوقوف خارج النظام إلى المشاركة في النظام نفسه. كما أن هذه المناهج المستخدمة للتحكم في النظام تتنوع ما بين محاولة إزالة الغموض إلى السماح بالغموض والتكيف معه.

باستخدام هذه الفوارق، صنع ميكا ألتونين Mika Aaltonen نموذج مكون من أربعة خلايا: اثنان لهما – الاقترابات الهندسية وتفكير الأنظمة – تاريخ طويل، مستخدمين بشكل واسع عالميًّا وحاليًا مهيمنين على الإدارة الاستراتيجية للتفكير والممارسات.

الاثنان الآخران – التعقيد الرياضي والتعقيد الاجتماعي– لم يستخدما حتى الآن بشكل كبير، وهما يعرضان كلاًّ من وجهتي نظر التناقض والتكامل في كيفية ظهور المستقبل.

قد يختلف البعض من وضعية بعض المنهجيات في النموذج الذي قدمه ألتونين، ولكن بشكل عام فإن هذا التحليل يوضح أن أكثر المنهجيات المستخدمة في الأبحاث المستقبلية صممت لإزالة الغموض بدلاً من السماح به، كما ركزت على الوصول إلى أكبر قدر من المعرفة في عملية صناعة القرار. الكثير من المناهج أيضًا تستخدم خارج النظام من أجل جلب المعلومات لداخل النظام. بعض الأنواع الأخرى من المنهجيات التي تستخدم بشكل متكرر تسعى لخلق وعي بالمستقبل المحتمل. مفهوم السببية – بمعنى كيف تحدث الأشياء – يتضمن في وجود فاعل مسئول

عن إيجاد المسببات، وقادر على تصميم اختراقات من شأنها أن تقود إلى مستقبل مرجو.

ذهب ألنتون إلى حد القول بأن هناك منهجيات تعتمد على – حتى وإن كانت بشكل ضمني – افتراضات عرضية مختلفة حول كيفية حدوث الأشياء. المناهج التي تقع في النصف الأعلى من النموذج تتشارك قناعة أن الأشياء تحدث من خلال التفاعل المحلي للعوامل المختلفة. الحركة نحو المستقبل هنا تعتمد على الفاعلين الآخرين، الحركات التكيفية لفاعل واحد فقط تؤثر على استراتيجيات الفاعلين الآخرين بخلق قيود واحتمالات جديدة.

شكل آخر لتنظيم العمل المنهجي في الدراسات المستقبلية استعان به باحثو حقل المستقبليات هو التفريق بين شكلين من أشكال التنبؤ: التنبؤ المعياري والتنبؤ الاستكشافي. الأعمال المعيارية تستند إلى معايير وقيم ما لاتمام أعمالها ونشاطاتها البحثية. بالتالي، التنبؤ المعياري يعالج السؤال: هل المستقبل يحقق ما نريده؟ ما الذي نريده أن يحدث؟ بينما التنبؤ الاستكشافي يتنبأ بالممكن بغض النظر عن ما الذي نريده. هذا التقسيم العام لأعمال المستقبليات بين معياري واستكشافي قد يكون مضلل عند تطبيقه منهجيًا . فالعديد من التقنيات يمكن استخدامها لكلٍّ من التنبؤ المعياري والاستكشافي.

فقد يستخدم البعض مناهج أكثر من الأخرى، وبشكل عام فإن أدوات باحثي الدراسات المستقبلية غالبًا قابلة للتكيف ومرنة للتعامل مع الأهداف المحددة.

جدول ببعض المناهج المستخدمة والذي يوضح أن معظم الأساليب التي يستخدمها دارسو المستقبلات هي أساليب مقترضة من مجالات وحقول معرفية أخرى، كالإحصاء والاقتصاد والسياسة والعسكرية والاجتماع والهندسة وغيرها، والقليل منها هو الذي صمم أساسًا للدراسات المستقبلية أو توصل إليه باحثون في المستقبليات مثل أسلوب دلفي (Delphi Method) وأسلوب البحث المستقبلي الإثنوجرافي (ethnographic futures research). ويمكن تصنيفها كالتالي: [8]

المنهج	كمي	كيفي	معياري	استكشافي
Agent modeling		✓		✓
Casual layered analysis		✓		✓
Chaos and non-linear system	✓			✓
Cross impact analysis	✓			✓
Decision modeling	✓			✓
Delphi techniques		✓	✓	✓
Econometrics and statistical modeling	✓			✓
Environmental scanning		✓		✓
Field anomaly relaxation		✓		✓
Futures polygon	✓	✓	✓	✓
Futures wheel		✓	✓	✓
Genius forecasting, vision, and intuition		✓	✓	✓
Interactive scenarios		✓	✓	✓
Morphological analysis		✓	✓	
Multiple perspective		✓	✓	✓

Participatory methods		✔	✔	
Prediction markets	✔		✔	
Relevance trees		✔	✔	
Robust decision-making	✔			✔
Scenarios	✔	✔	✔	✔
Science and technology road mapping	✔	✔	✔	✔
Simulation gaming		✔		✔
State of the future index	✔	✔	✔	✔
Structural analysis	✔	✔		✔
Substitution analysis				
Systems modeling	✔			✔
Technological sequence analysis		✔	✔	
Text mining		✔	✔	✔
Trend impact analysis	✔			✔
Visioning		✔	✔	
Wild cards	✔	✔		✔

الركائز الست للدراسات المستقبلية

الدراسات المستقبلية تقوم على ست ركائز من خلالها تتكون نظرية التفكير المستقبلي وترتبط بالمنهجيات والأدوات المختلفة للدراسات المستقبلية، وتطور من خلال التطبيقات العملية، ويمكن استخدامهم كنظرية أو من خلال ضبط ورش عمل المستقبليات، والركائز الست هم: رسم الخرائط، التوقعات، التوقيت، تعميق المستقبل، ابتكار البدائل، والتحول المستقبلي.

رسم الخرائط

في الركيزة الأولى للدراسات المستقبلية المستقبل، والحاضر، والماضي هم مكونات الخريطة المعرفية، فبرسم خريطة زمنية يصبح من الواضح من أين جئنا، وإلي أين نذهب، والأدوات الثلاثة تواجدهم له صفة الحزم ولا يمكن الاستغناء عن أيٍّ منهم في رسم الخريطة. وتعتمد هذه الركيزة على ثلاث أدوات.

الأولى منهجية "تقاسم التاريخ" والتي تقوم على مشاركين–في ورش عمل المستقبليات – يتعين عليهم كتابة الأحداث الرئيسية والتوجهات الهامة التي قادت إلى الحاضر. ومن ثم فإن تطور الخط التاريخي يؤسس للحاضر. منهجية "تقاسم التاريخ" تسأل عن الاستمرارية و الانقطاع في التاريخ، وهل التغيرات التاريخية تتسم بالاستقرار أم أنها تقفز عبر الفترات الزمنية المختلفة؟ ومن هنا فإن هذا التوجه يخلق إطار يمكننا الانتقال من خلاله إلى المستقبل.

وبذلك فإن هذه الخريطة تقرأ المستقبل من خلال ثلاثة أبعاد تجذبنا نحو صورة ما لشكل المستقبل. وبينما هناك العديد من الصور التي قد يقوم عليها المستقبل إلا أن هناك حوالي خمسة نماذج يذهب الكثيرون إلى ضرورة أن يتوجه المستقبل نحو واحد منهم والتي تعد الأداه الثانية:

1 – التطور والتقدم: بما أن الإنسان هو المركز الذي تقوم عليه الحياة ومع الإيمان برجاحة عقل الإنسان فالاتجاه نحو المزيد من التطور التكنولوجي أمر محتم الحدوث.

2 – الانهيار: الاعتقاد بأن الإنسان وصل إلى أقصى حد يمكنه بلوغه. فالمستقبل قد يتجاوز كوارث اليوم من الظلم، الأصولية، القبلية، المحارق النووية، والكوارث المناخية.

3 – العالم حديقة والثقافات زهوره، نحن في حاجة إلى تكنولوجيا اجتماعية لإصلاح ما أتلفناه بأنفسنا في الطبيعة والأفراد، بالإضافة إلى ضرورة أن نصبح على وعي كامل بما هو هام. بالمشاركة بين المرأة والرجل، الإنسان والطبيعة والإنسان والتكنولوجيا أيضًا. وهو ما يتحدى فكرة "الإنسان" ذاتها.

4– العالمية: نحن في حاجة للتركيز على طرق التقريب بين الاقتصاديات والثقافات المختلفة. الحدود يجب تعديها فالتكنولوجيا والتدفق الحر لرأس المال من شأنه إثراء العالم أجمع. المذاهب والعقائد التقليدية هي العوائق التي تحد من بناء العالم الجديد.

5 – العودة إلى المستقبل: الحاجة للعودة إلى الأزمان البسيطة؛ حيث الهيراركية كانت أوضح، والتكنولوجيا كانت أقل دمار وتخريبية؛ حيث الإمبراطوريات كانت أكثر وضوحًا، التغيير ساحق جعلنا نفقد الطريق ولا بد أن نجده من جديد بالرجوع إلى ما كنا عليه.

بجانب الصور التي تدفع الحاضر. هناك محركات وتوجهات كمية من شأنها تغيير المستقبل. فمثلا عمر السكان قد يمثل توجه. نحن نعيش أطول ولدينا عدد أقل من الأطفال. ما هو المستقبل الذي قد يدفعنا إليه مثل هذا التوجه؟ بجانب هذا، تزايد النفقات العسكرية

خاصة من الدول الخمسة الدائمين العضوية بمجلس الأمن قد يجعل العالم مكان أكثر خطورة كنتيجة للنشاطات الإرهابية.

هناك أيضًا الأوزان. وهي ما تعيق حدوث التغيير الذي نرجوه. كل صورة لها وزن مختلف. فمن هم يتخيلون عالم بدون حدود مثقلين بالقوميين والحقيقة القبيحة التي تشير إلى أنه رغم حرية رأس المال إلا أن الأيدي العاملة تظل رهينة مكانها. وجهة النظر التي ترى أن المستقبل حديقة مثقلة بهيمنة الهيراركية والذكورية وخرافات مركزية الخبرة.

بتحليل التفاعلات القائمة بين تلك القوى الثلاثة، مثلث المستقبليات future triangle يساعدنا على تطوير مستقبل مقبول. الأداة الثالثة هي مشهد المستقبليات. هذه الأداة تساعدنا في التدقيق في المكان الذي تقف فيه مؤسستنا. المشهد له أربع مراحل: المرحلة الأولى الغابة، التنافس والصراع الشديد والهدف هو البقاء. الثاني هو مجموعة الشطرنج؛ حيث الاستراتيجيات تساعدنا في تطوير كفاءتنا فالنجاح هنا مرهون بالوضوح تجاه أهدافنا وإنشاء مؤسسات على قدر أكبر من المسئولية، المرحلة الثالثة هي قمم الجبال وهي تمثل المشاهد الكبرى من حيث وجود إطار التنافس الاجتماعي الذي تتواجد بداخله المؤسسة التي ننتمى إليها، المرحلة الرابعة هي النجم، ورؤيته تقوم على معرفة ما إن كانت المؤسسات تسير بدون رؤية واضحة أم أنها لها استراتيجيتها التي تدفعها إلى الأمام، هل قامت بتطوير سيناريوهات أو بدائل للمستقبل، افتراضات مختلفة لما سيكون عليه المستقبل؟ هل لديها رؤية؟

التوقعات

الركيزة الثانية التي يقوم عليها التفكير المستقبلي هي التوقعات. وهنا يوجد منهجان رئيسيان. منهج تحليل الموضوعات الناشئة وهو يسعى في الأساس إلى تحليل المناطق الرائدة، حيث تظهر الابتكارات الاجتماعية الجديدة. إنها أيضًا تسعى للتعرف على الموضوعات الجديدة قبل أن تصبح باهظة وبالطبع لبحث الاحتمالات والفرص الجديدة وهي تحاول الإجابة على تساؤلات مستقبلية مثل: هل الإنسان الآلي سيكون له حقوق قانونية قريبًا؟ هل التأمل سيكون جزء من المناهج الدراسية؟ هل حركات المدن البطيئة المزدحمة ستعيد تعريف الشكل اليومي للعالم بأسره؟

وبالرغم من الثمن السياسي الذي قد يدفع عند محاولة حل الموضوعات الناشئة – مثل الناخبين لن يقدروا للحاكم حل مشاكل الغد – إلا أنها بالطبع تساعد في تقليل حجم الضرر وتمكن المدن والمؤسسات من مواجهة التحديات الناشئة.

بجانب تحليل الموضوعات الناشئة نجد أيضًا عجلة المستقبل. منهج عجلة المستقبل يسعى إلى تطوير نتائج موضوعات اليوم على المستقبل بعيد المدى. يمكننا أن نتسائل ما الأثر الذي ستتركه تكنولوجيا معينة على حياتنا بعد 20 عام من الآن. عجلة المستقبل لا تقف عند التأثيرات الأولى بل تتجه نحو التأثيرات الثانية وما هو أبعد. عجلة المستقبل تتعمد اكتشاف واستنتاج النتائج الغير متعمدة. على سبيل المثال، باستخدام عجلة المستقبل يمكننا رسم خريطة للتأثيرات

المنطقية لإنشاء طريق سريع في مدينة غير متطورة. قد تزداد الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى توفر فرص عمل وارتفاع الأسعار.... بالإضافة إلى ذلك؛ فربما بمرور الوقت سيحدث ازدحام مروري نتيجة لسفر السائقين عبر هذا الطريق وقد تزداد نسبة التلوث مما يؤثر على الإنسان ويسبب له مشاكل صحية. الطريق السريع قد يغير مكان الشبكات الاجتماعية إلى منطقة أكثر إنعزالية مما كانت عليه – سيناريو كل شيء أو لا شيء قد يظهر لو أن هوس النمو السريع استمر في التوسع على حساب العدالة والإنصاف.

عجلة المستقبل تساعد في توقع الموضوعات المستقبلية، تخلق احتمالية المنتجات الجديدة وتنتقل من مجرد رؤية العالم من مستوى بسيط غير مترابط إلى مستوى معقد مترابط. فعند تفاعل كل الأجزاء مع الكل تصبح أكثر وضوحًا.

التوقيت

الركيزة الثالثة هي التوقيت. هنا تقوم الركيزة في الأساس على البحث عن الأنماط الكبرى للتاريخ ومطابقة كل واحدة لنماذجنا من التغيير. هل نحن نؤمن بالفعل أن الأقلية الخلاقة النشطة هي صاحبة القدرة على تغيير النظام العالمي؟ أم أننا نؤمن أنه ليس بالإمكان مواجهة السلطة – حيث إن التغيير العميق يعد من المستحيلات والإصلاح هو الوسيلة المثلى. هل الطبيعة البشرية متوحشة، أو كسولة، أو حتى شريرة؟.

كيف يمكننا قياس الوقت بالنسبة للمستقبل؟ بطرح السؤال بصيغة أخرى، ما هو تصورك عن المستقبل؟ هل أنت على قناعة بأن المستقبل

مجرد حظ ؟ أم أنه نشاط عقلي واعي مخطط ينشأ عن طريق الاختيار وتحليل المخاطر؟ هل المستقبل مفتوح كليًا أمام كل الاحتمالات، أي أن كل شيء فيه جائز محتمل الحدوث؟

المؤرخون وكبار المفكرين دخلوا في صراع مع مثل هذه الأسئلة لآلاف السنوات. من خلال أفكارهم نتجت مجموعة من الأفكار الرئيسية:

- المستقبل خطى، مع تقدم للأمام بواسطة العمل الجاد سوف نلاحظ المستقبل الجيد.
- المستقبل دوري، هناك مراحل صعود وهبوط، من في القمة يومًا ما قد ينتقلوا إلى القاع فيما بعد. فكونهم في القمة يمنعهم من التكيف مع التغييرات العالمية وملائمتها. نجاحهم اعتمد على براعتهم في التعامل مع ظروف الأمس. القليل من يستطيع إعادة اختراع قيم من شأنها التجدد المستمر.
- المستقبل حلزوني، أجزاء منه خطية وتتقدم إلى الأمام وأجزاء منه دورية، مع القيادة الشجاعة ذات القدرة على توقع شكل المستقبل بإيجابية عقائد الماضي يمكن تحديها، ولكن الماضي لا يمكن إنكاره كما أنه يحقق التكامل إذا أردنا التقدم نحو مستقبل أفضل.
- المستقبل الجديد غالبًا يحتاج لمجهود أكثر من مجرد استخلاص الأفكار والخبرات من الأقلية المبدعة. وهنا يتم تحدي فكرة المستقبل المستخدم. فبدلاً من محاكاة ما يفعله الآخرون. فهم يبتكرون ويمكن أن يكون هذا الابتكار اجتماعي، سياسي،

تكنولوجي، روحي، أو ثقافي. أدوات التغيير تتخيل مستقبل مغاير. وتوحي للآخرين بالعمل من أجله. عندما لا يكون هناك أقلية مبدعة بدلاً من أنظمه دائمة ما ستنتجه سيكون دول وإمبراطوريات كبرى. القوى والبيروقراطية تستمر بشكل لا يمكن تحديه. الكاريزما تصبح هي الروتين، التقدم الداخلي والخارجي يختفي.

- هناك فترات مفصلية في التاريخ البشري، وهي الفترة التي يكون أفعال القلة من شأنها إحداث تغيير دراماتيكي. في هذه الفترات، الطرق القديمة للسلوك والتعامل غير كافية ولا يمكنها إيجاد الحلول: فما نجح سابقًا لا يمكنه مجرد تأدية الغرض في تلك الفترات. ويرى الكثيرون أن العالم يمر بتلك الفترة الآن. وهنا ربما يتحرك التطور من العشوائية إلى اتجاه التخطيط الواعي. فبما أننا لا نمتلك القدرة على إعادة الأزمات للخلف، والتركيز في الدعاء والمناجاة ليس بالفكرة السديدة ، التوهم بإيجاد الحلول الخارقة كما الأساطير بدلاً من حل المشاكل بشكل معمق صار دربًا من الجنون. فعندما وضع الإنسان في مواجهة الطبيعة أنتج التقدم التكنولوجي ولكن قد يسبب ذلك في النهاية دمار البشرية. بناء الدولة القومية كان حل رائع لمشكلة الإمبراطورية في مواجهة المحلية، الفارس في مواجهة الكاهن. ومع ذلك، القومية هذه الأنظمة الحكومية الجديدة التي نحن في احتياج إليها مثلت تهديد لنا. الاختزال العلمي كان بمثابة معجزة ولكن نحن الآن في حاجة إلى التقدم نحو الشمولية.

ما كان صالحًا في العصور السابقة – الزراعية والصناعية – من غير المعقول أنه بمقدوره حل مشاكل عصر ما بعد الصناعية. بالفعل في هذا الفصل من التاريخ، الصورة تقود الواقع. الصورة الآن تأتي كنتيجة لقفزات فائقة بينما تاه الواقع في الحداثة الاختزالية الصناعية .

التطور الواعي هو المفتاح في هذا الاقتراب. العالم هو نظام تكيفي معقد – بمجرد أن نرسم خريطة للمستقبل – يتغير. لذا فقد نكون في احتياج إلى رؤية ولكن هذا لايعني قدرتنا على رسم مخطط محكم لما سيكون عليه المستقبل.

تعميق المستقبل

الركيزة الرابعة هي تعميق المستقبل. وهنا يتم الاعتماد على منهجين أساسيين، الأول: تحليل الطبقات السببية، والثاني هو منهج رسم خريطة الربع الأخير. ويسعى منهج التحليل الطبقي السببي لتعميق المستقبل من خلال أربعة أبعاد. البعد الأول هو المستقبل اليومي وهي الخطوط العريضة المقبولة بشكل عام لما يكون عليه الأشياء أو ما يجب أن يكون عليه. وحلول المشكلات عادة في هذا المستوى تكون قصيرة المدى. البعد الثاني يتسم بأنه أكثر عمقًا ويركز على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للموضوع. البعد الثالث يهتم بالثقافة أو النظرة العالمية. وهو يمثل صورة كبيرة ونموذج بإمكانه إخبارنا بمدى واقعية ما يدور بأذهاننا فهو العدسة الإدراكية التي نستخدمها لفهم وتشكيل العالم. البعد الرابع هو الخرافة أو المجاز وهو عبارة عن قصة عميقة في اللاوعي تؤثر على إدراكنا لما ستؤول إليه الأشياء. المستوى

الأول والثاني هما الأكثر وضوح، ولكن الثالث والرابع أوسع وأعمق وإن كانوا أكثر صعوبة في التحديد.

تطبيق منهج تحليل الطبقات السببية على الأخطاء الطبية	
البعد المستخدم	الأخطاء الطبية
المستقبل اليومي	معدل عالي من الأخطاء الطبية الحل: مستوى أعلى من التدريب
الأسباب النظامية	فحص ووضع أسباب الأخطاء: الاتصالات، التكنولوجيا الحديثة، الإدارة الحل: أنظمة أكثر ذكاء وفاعلية
النظرة العالمية	النموذج الطبي الاختزالي الحديث خلق هيراركية الحل: إثراء إمكانات المرضى و/أو الانتقال إلى نظام صحي مختلف
الخرافة والمجاز	"الأطباء يعرفون أفضل" الحل: تحمل المريض لمسئولية تحسين مستواه الصحي

فإذا نظرنا إلى جدول الرعاية الصحية؛ سنجد أنه على حد علمنا هناك معدل عالي من الأخطاء الطبية التي تقود إلى حدوث حالات وفاة. في المستوى الأول، الحل هو تدريب أكثر للممارسين ومزاولين مهنة الطب. في المستوى الثاني، نحن نبحث عن أسباب هذه الأخطاء. هل هي نقص الاتصالات بين محترفي مهنة الطب؟ حالة المستشفي؟ عدم الفهم الكافي للتكنولوجيا الحديثة في مجال المعدات الطبية؟ التوصيف الخاطئ للأدوية؟ وهنا الحلول النظامية تسعى للتدخل عن طريق خلق نظام أكثر كفاءة، أذكى، ومن خلال التأكيد على أن كل أجزاء النظام مترابطة بنفس الطريقة.

وبانتقالنا للمستوى الأعمق، مستوى النظرة العالمية، نجد أن حقيقة المشكلة قد تتمثل في نموذج الأدوية الغربي نفسه، فهو اختزالي ويركز

على التكنيك وإنكار إمكاناته الكلية والمرنة. الطبيب يظل في المرتبة الأعلى. الممرضون أسفل منه والمرضى في الجزء الأسفل. وهو ما يعرف بهيراركية المعرفة التي هي أصل المشكلة في هذا المستوى. بالكاد التدريب الأكثر أوبعض الأنظمة الأكثر كفاءة هي من تتجاهل معايير القوة والسلطة المتعارف عليها، والحل هنا تمكين المريض أو نقله إلى نظام صحي مختلف أو نظام صحي مكمل. على سبيل المثال، حاليًا، الأنظمة العلاجية البديلة تبعد عن العلاج الحديث. لذا هناك العديد من الأبحاث تحاول أن تصل إلى التكامل بين هذه المتناقضات باستخدام العلاج الحديث والقديم لتطوير مخرجات أفضل.

في مستوى الخرافة، المشكلة الأعمق تتمثل في "الطبيب يعرف أفضل" المرضى يتخلون عن إرادتهم عند رؤية الخبراء الطبيين – فبمجرد دخول المرضى لنظام المستشفى يتحولوا لأطفال والأطباء إلى خبراء، ومع وجود البيروقراطية الغير إنسانية التي تؤكد وتركز على الفاعلية الأخطاء تستمر في الحدوث.

منهج تحليل الطبقات السببية يسعى لاحداث التكامل بين هؤلاء المستويات الأربعة للفهم. كل من المستويات الأربعة صحيح وحلول كل مستوى يمكن تطبيقها. فبعد المستقبل اليومي يقدم حلول قصيرة المدى سهلة التنفيذ مليئة بالبيانات. والإجابات النظامية تتطلب تدخل خبراء. فالسياسات الحكومية تدخل في شراكات مع القطاع الخاص غالبًا كنتيجة لمثل هذه النتائج. تغيير النظرة العالمية أكثر صعوبة ونتائجه بعيدة المدى. ويتطلب السعي وراء حلول من خارج نطاق العمل الذي

عرفت فيه المشكلة. وحلول الخرافات تتطلب تدخل عميق حيث إنها تتطلب تغيير إدراك الفرد وتصوره للأمور وهو ليس بالأمر الهين؛ حيث إنها تتطلب التدخل في إعادة بناء الكيفية التي يتعامل بها الفرد مع ذكرياته وجسده وخبراته وغيرها.

يعتبر منهج رسم خريطة الربع الأخير على نفس القدر من أهمية المنهج السابق شرحه. وهو المنهج الذي طوره كلٌّ من كين وليبر Ken Wilber وريتشارد سلوتر Richard Slaughter، منهج رسم خريطة الربع الأخير يطور البعد الدالي لمنهج التحليل الطبقي السببي. فهناك أربعة أرباع الربع الأول هو الفرد الداخلي وهي المعاني التي نعطيها للعالم الذي يجب أن يتغير. الثاني هو الفرد الخارجي وهو السلوك الذي نرتبط به. الثالث هو الجماعة الخارجية وهو يمثل الاستراتيجيات الرسمية التي تتبناها المنظمات. بينما الأخير هو الجماعة الداخلية وهو الخريطة الداخلية للمنظمات. معظم السياسات تركز على الجماعة الخارجية والقليل فقط يركز على الجماعة الداخلية. ولكن قليلاً جدًّا ما يتم التركيز على الطرق التي يستخدمها الأفراد لتغيير السلوك.

منهج خريطة الربع الأخير لـ "دورة الحياة"		
	داخلي	**خارجي**
فردي	الشعور بالراحة مع التقدم في السن الصحة الشخصية التعامل مع فكرة الاحتضار كيفية رؤية الناس لتقدمي في العمر	الساعة البيولوجية ساعة التسلسل الزمني المضامين الاجتماعية الحمية الغذائية التدريبات
جماعي	الخريطة الداخلية لدورة الحياة (الميلاد– الدراسة– العمل– التقاعد) خرائط بديلة لدورة الحياة	تأخير سن التقاعد عدد أطفال أكثر للعائلة الواحدة

على سبيل المثال، انخفاض معدل المواليد وارتفاع عمر الأفراد قد يؤدي إلى مشاكل تقدم العمر، وحتى إلى مجتمعات منخفضة في كثافتها السكانية. معظم الحكومات تركز على الأبعاد الخارجية "الجماعة الخارجية" فتقوم الحكومات بتأخير سن التقاعد لدى الموظفين الحكوميين، تطالب الأفراد بتقليل الضرائب على صناديق مكافآت التقاعد. أو تشجيع زيادة عدد الأطفال بالعائلة الواحدة.

ولكن هذا فيه تجاهل تام للجماعة الداخلية والتي تتمثل في خريطة التقدم في العمر ودورة الحياة. والمتكونة بشكل كلاسيكي من الميلاد – الدراسة – العمل –التقاعد – الوفاة. ولكن مع ظهور موضوعات ونزعات جديدة هذه النظرة الكلاسيكية لدورة الحياة أصبحت غير صالحة كليًا. ففترة الدراسة لم تصبح مثل السابق من عمر الخامسة إلى الثامنة عشر، ولكنها تحولت الآن لتشمل كل مراحل عمر الفرد. فالتعلم الدائم أصبح من ضرورات الحياة لاكتساب المهارات المتغيرة والمتجددة. حتى أن العمل لم يعد كما في السابق متعلق بوظيفة واحدة فقط، ولكن بعدد من المهن التي قد يمتهنها الفرد طوال حياته وربما عدد من الوظائف في نفس الوقت. وفي النهاية فإن التقاعد قد يكون سبب في إعادة التفكير في الحياة العملية وتغيير مجرى الحياة. حتى أن الموت مع التكنولوجيا الحديثة والثورة الجينية والحميات الغذائية الصحية والمعلومات العلمية التي أصبحت متوفرة للجميع انخفض وارتفع معدل عمر الفرد. لذا فإن الخريطة الداخلية أصبحث أكثر وأكثر في حاجة إلى تطوير وتحديث. وما نحتاجه الآن هو خريطة جديدة لدورة الحياة.

على المستوى الفردي، الخوف من الموت والشعور بالاحراج من الشيخوخة هو العامل الحاسم، وهو ما يسمى الشيخوخة النشطة. البعض ممن يشعرون بالإحراج من أعراض التقدم في العمر، والآخرين ممن يشعرون بالخوف من الشيخوخة ساهموا في إثراء صناعة مستحضرات التجميل الطبية إلى ما هو أبعد من الخيال.

وإذا أخذنا مثال – علاقة الشاى الأخضر بالتصدي لمرض السرطان – يطبق عليه كلاً من المنهجين سنجد أن:

منهج تحليل الطبقات السببية " الشاي الأخضر والسرطان"	
البعد المستخدم	الشاي الأخضر والسرطان
المستقبل اليومي	شرب الشاي الأخضر يوميًا يقلل احتمالية الإصابة بمرض السرطان
الأسباب النظامية	قضايا الزراعة، الإنتاج، والتوزيع
النظرة العالمية	الخطاب الأول: الطبيعة الاجتماعية لشرب الشاي، إبطاء الوقت، العلاقات الجماعية الخطاب الثاني: العوامل المعملية: هناك عناصر محددة في الشاي الأخضر تقاوم السرطان
الخرافة /المجاز	الخرافة الأولى: الشاي الأخضر علاج للسرطان الخرافة الثانية: الشاي الأخضر جزء من إبطاء الوقت

على مستوى المستقبل اليومي، هناك دلائل متزايدة حول أن الشرب المنتظم للشاي الأخضر تقلل من التغيرات التي تسبب مرض السرطان. الشركات الدوائية الآن تبحث عن العناصر المحددة التي تسبب ذلك لاستخدامها في الأدوية المعالجة أو حتى الوقاية من مرض السرطان.

على المستوى النظامي، عمليات تجهيز الشاي الأخضر – ما هي التكنولوجيا المستخدمة بالتحديد، طرق زراعة أوراق الشاي الأخضر

حتى طريقة توزيعه – لها من الأهمية القصوى ما يؤكد على ضرورة التركيز عليها.

على مستوى النظرة العالمية، الأهمية تكمن في الطريقة التي يستهلك بها الشاي الأخضر. هل السبب هو عملية المشاركة الجماعية والتي لها من الأهمية نفس قدر أهمية مكوناته؛ هل هي بنية جماعية لمجتمع غرب آسيا؟ أيضًا في اليابان هناك احتفالات متعلقة بشرب الشاي وهو الجزء الأهم في عملية شرب الشاي هو السياق الاجتماعي المتعلق به، وهو ما يمثل النظرة العالمية له.

على مستوى الخرافة / المجاز، يرتبط الشاي الأخضر في أذهان الأفراد بإبطاء الوقت وإطالة العمر، وهو بذلك يعيد توقيت ورسم الخريطة الزمنية للحياة.

منهج تحليل الطبقات السببية أشار إلى أنه بالرغم من المركبات المحددة في الشاي الأخضر التي قد تكون لها أهميتها في محاربة مرض السرطان فإن أبعادًا أخرى مثل النظرة العالمية والخرافة قد تكون متساوية في مدى أهميتها. فعزل عنصر من السياق الاجتماعي والتحليلي يضر بوضوح رؤية الصورة كاملة.

منهج خريطة الربع الأخير لـ "دورة الحياة"		
	داخلي	**خارجي**
فردي	الشعور تجاه الشاي الأخضر "يسبب الاسترخاء"	استهلاك الشاي الأخضر"متى وإلى أي مدى يحسن الشاي الأخضر من صحة الفرد"
جماعي	ثقافة الشاي الأخضر "يبطأ الوقت" في مواجهة ثقافة القهوة "العولمة وإسراع الوقت"	استراتيجيات تسويق الشاي

على المستوى الفردي الداخلي، المعاني والمشاعر التي يعطيها الفرد لشربه الشاي هي الأهم "يشعرني بالراحة" أوعند وجود دليل حول شيء مثل مضادات الأكسدة والشاي الأخضر فهو "يجعلني أكثر صحة"، هنا النظام الاعتقادي متماشي مع الحقائق الصحية. على المستوى الفردي الخارجي، الأهمية تدور حول عدد مرات شرب الشاي يوميًّا، متى يمكنني شرب الشاي ومع من؟ على مستوى الجماعة الخارجية، الأهمية تنصب على الدور الذي يلعب الشاي في ثقافة ما، هل هو مجرد مشروب؟ أم أنه بعد عالمي له أهميته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؟ إلى جانب أن في هذا المستوى، استراتيجيًّا، الكيفية التي تستخدمها الشركات لإجراء أبحاث على الشاي وكيفية استخدامه في نشر ومشاركة ثقافتهم مع الآخرين أيضًا عامل لا يمكن تجنبه أو تحييده؟ أخيرًا، على مستوى الجماعة الداخلية، الأهمية هنا تدور حول معنى الشاي بالنسبة للثقافة، هل هناك فرق بين ثقافة الشاي وثقافة القهوة؟هل هو جزء من كونك تنتمي للثقافة الغرب أسيوية؟ هل هو جزء من إبطاء الوقت؟

ومن هنا يمكننا أن نجد أن كلاًّ من الاقترابين يسير جنبًا إلى جنب لتحقيق التكامل وإعطاء صورة متكاملة تعمق النظرة إلى المستقبل بالتركيز على جانب ما أو عامل مؤثر بشكل أو بآخر. ويمكننا توسيع هذه النظرة إلى المستقبل من خلال استخدام الركيزة الخامسة.

ابتكار البدائل

الركيزة الخامسة للدراسات المستقبلية هي ابتكار البدائل المستقبلية، هناك منهجان هامان تعتمد عليهما هذه الركيزة. الأول:

المسامير والصواميل nuts and bolts، وهذه المنهجية تقوم على إجراء تحليل وظيفي هيكلي لمنظمة ما ثم إيجاد طرق أخرى للقيام بما تقوم به. لو أنها منظمة تعليمية، قد يسأل البعض: المديرين (ما هي الطرق الأخرى لإدارة المعلومات، هل يمكن استبدال الأفراد بالأجهزة، على سبيل المثال؟) المدرسين (من يجب أن يدرس، هل الوظائف يجب أن تكون دائمة؟) الطلاب (من المناطق المحلية، العالمية، الانترنت، كل الأعمار، وما إلى غير ذلك) الهدف هنا إنشاء رسم بياني وظيفي مؤسسي ثم البحث عن هيكل جديد لربطه بهذه الوظائف.

الطريقة الثانية هي خلق بدائل مستقبلية عن طريق السيناريو. السيناريو هو الأداة الأولى للدراسات المستقبلية بامتياز. فهو ينفتح على الحاضر، يقلل من مدى عدم التأكد، يوفر البدائل، وأيضًا، يحقق التنبؤ الأفضل على الإطلاق.

هناك مناهج متعددة لإنشاء سيناريو يستطيع استقراء المستقبل: سيناريو المتغير الفردي، سيناريو المتغير الزوجي، سيناريو النماذج الأصلية، السيناريو التنظيمي، السيناريو المتكامل.

سيناريو المتغير الفردي: يُستمد من مثلث المستقبليات ويعتمد على الصور المستقبلية مما يؤدي إلى انشاء مدى من السيناريوهات أو القصص المستقبلية. في مؤتمر عن مستقبل الصحة نوقشت أفكار مثل الخصصة والتكنولوجيا الحديثة، التحولات الديموغرافية والثقافية والقيمية باستخدام هذا المنهج استطاع المؤتمر أن ينتج أربع سيناريوهات للمستقبل: الرحلة الصحية مع التكنولوجيا المتطورة،

الممارس العام متعدد الجنسيات، العودة إلى الممارس العام المحلي؛ الدواء متعدد الأغراض والذي يركز على الممارس العام كحامي لعلم الجينات، البدائل الدوائية، و شبكة الأدوية.

منهج المتغير الزوجى: يحاول التعرف على المصدرين الرئيسيين لعدم اليقين وعدم التأكد مما سيكون عليه المستقبل ثم تطوير سيناريوهات مستندة إلى ذلك وقائمة عليه. هذا المنهج، بين آخرين، طوره جلتنج Galtung. على سبيل المثال، مستقبل الإعاقات، العنصرين الحرجين الغير مؤكدين حول مستقبل الإعاقات هما شكل وطبيعة التغيير إلى جانب هوية الوكلاء المسئولين عن هذا التغيير .فهل التغير في حياه الفرد المصاب بإعاقة ما ستكون من خلال مواد تكنولوجية – جينية مثلاً أو رقمية – أم أنها ستكون تكنولوجيا اجتماعية – تسويق اجتماعي بشكل ما أو قروض صغيرة؟ هل من سيقود هذا التغير هم الحكومات بجانب بعض الشركات أم من خلال الأفراد المعاقين أنفسهم؟

ومن خلال هذه التساؤلات يمكننا رسم أربعة سيناريوهات مستقبلية محتملة. الأول: حكومة قوية وعلم متقدم. الأفراد المعاقون هم هدف ومحور الأبحاث العلمية، هذا إلى جانب بعض التشاور المجتمعي الذي سيؤدي في النهاية إلى حل مشكلة الإعاقة.

الثاني: حكومة قوية مع تمكين اجتماعي. هنا الحكومة لا تزال هي الصانعة للتغيير ولكنها تصنعه من أجل تمكين مستقبلي لأصحاب الإعاقات. يظل هناك تشاور مجتمعي ولكن الأسئلة التي تدير مثل هذا التشاور تخرج من الاتجاه الحكومي إلى الاتجاه المجتمعي

فقط. وهنا الأفراد أصحاب الإعاقات يمكنوا بشكل أكبر ولكن مع احتياجهم الدائم للحكومات التي هي دائمًا صاحبة الحلول والمتحكمة فيها.

الثالث: تغيير تكنولوجي مع إمكانية التحكم في المشهد المستقبلي من قبل أصحاب الإعاقات، ويقوم هذا السيناريو في الأساس على مدى التقدم التكنولوجي الذي قد تتوصل إليه البشرية لاحقًا في مجالات الإعاقات المختلفة ولكن الهام هنا أن الأفراد أصحاب الإعاقات يلعبون دورًا مركزيًّا في التمويل، التطوير، وخلق مثل هذا المستقبل.

الرابع: التكنولوجيا التمكينية الاجتماعية المطورة بواسطة الأفراد أصحاب الإعاقات. هنا الأفراد أصحاب الإعاقات لن يمثلوا مستقبلاً المشكلة. بل هم من سيعرفوا ويعالجوا ويعملوا على تطوير التكنولوجيا الأجتماعية التي ستمكنهم من الوصول لمستقبلهم المرجو. وهنا المشكلة تتمثل فينا كلنا ليس فقط في أصحاب الإعاقات وهي كيفية التكامل الجماعي لخلق مجتمع أفضل.

سيناريو النماذج الاصلية: والذي طوره جيمس داتور James Dator. وهم بحسب داتور كالآتى:

النمو المستمر: عند إثراء ظروف وشروط محددة – منتجات ، طرق، تكنولوجيا، سكان – بشكل متطور وجيد وتصبح التكنولوجيا هي حل المشاكل المختلفة فالنمو هو النتيجة الواجبة.

الانهيار: هذا المستقبل يأتى كنتيجة لاخفاقات النمو المستمرة. وعندما تصبح التناقضات بين كلٍّ من الاقتصاد والطبيعة، الرجل

والمرأه، المضاربة والاقتصاد الحقيقي، الاقترابات الدينية والعلمانية وما بعد الحداثة، وبين التكنولوجيا والثقافة شديدة الاتساع والوضوح.

الحالة الثابتة: هذا النموذج المستقبلي للإمساك بالنمو ومحاولة تحقيق التوازن بين الاقتصاد وطبيعته من أجل خلق مجتمع أكثر عدالة وتوازن وليونة. فمجتمع المستقبل سيتميز بأنه أكثر خداعًا. لذا فإن القيم البشرية هنا لها المركز الأقوى والتكنولوجيا ينظر إليها على أنها المشكلة.

التحول: هذا المستقبل يسعى لتغيير الافتراضات الأساسية للثلاثة الآخرين. وهذا التحول ينتج إما من خلال تغير تكنولوجي دراماتيكي أو من خلال تغير روحي (تغير وعي الأفراد، ليس فقط قيمهم، ولكن أيضًا الدخول في تجربة عميقة مع السمو بالأفعال)

بتطبيق هذه السيناريوهات الأربعة سنجد أن أي منظمة بالضرورة ستؤول مستقبلاً لواحد من هؤلاء. فعلى سبيل المثال، هل شرق آسيا سيستمر في النمو ليصبح أكثر وأكثر مركز الاقتصاد العالمى، سيحدث انهيار ناتج عن نقص الشفافية أم أن النمو المفرط سيؤدي لانتشار بعض الأمراض مثل سارس، أو بسبب أن الاقتصاد المفتوح يدخل دائمًا في مواجهات مع أنظمة القيادة السلطوية؟ أم أن شرق آسيا ستجدد شكل توازني جديد للكونفشيوسيةلا يركز بشدة لا على قيمة المادة ولا على التقاليد؟ أم أن شرق آسيا يمكن أن يتحول، وهنا يظهر تساؤل ما إذا كان التغير العلمي والتكنولوجي يمكنه أن يغير الثقافات؟

النموذج الرابع لكتابة السيناريو هو السيناريو التنظيمي والذي طوره بيتر شوارتز Peter Schwartz. هيكل السيناريو مكون من أربعة متغيرات:

الحالة الأمثل (حيث المنظمة ترغب في التقدم إلى الأمام)، الحالة الأسوء (حيث الجميع في أسوء حالتهم) ، الشاذ (مفاجأة مستقبلية حول موضوع ضار بالمؤسسة حديث الظهور)، المعتاد (العمل بدون أي تغيير)

السيناريو المتكامل: وله أربعة أبعاد . المفضل (مانرغب أن يكون عليه شكل المستقبل)، المنفي (وهو ما نرفضه أو نعجز على التعامل معه)، المتكامل (وهو عندما يتحد المستقبل المنفي مع المستقبل المفضل في صورة معقدة). وأخيرًا الشاذ (وهو المستقبل في شكل مغاير للتصنيفات السابقة).

التحول المستقبلي

الركيزة الأخيرة التي تعتمد عليها الدراسات المستقبلية هي التحول المستقبلي. المستقبل المفضل يمكن إنتاجه من خلال سيناريوهات متعدده تحاول استقراء المستقبل أو استيضاحه أو حتى التنبؤ به، ولكنه أيضًا من الممكن استخلاصه من خلال عملية الاستجواب. والاستجواب هنا بمعنى سؤال الأفراد عن تصورهم لأفضل يوم يمكن أن يعيشوا فيه في المستقبل. ماذا يحدث منذ أن يستيقظوا؟ ما هو شكل المنزل الذي يعيشوا فيه؟ ما هي نوعيات التكنولوجيا المستخدمة؟ مع من يعيشوا؟ هل يذهبون إلى عمل ما؟ ما شكل العمل الذي يقوموا به؟ ماذا يأكلوا؟ هذه الأسئلة تجبر الأفراد على التفكير في تفاصيل العالم الذي يريدون الحياة فيه.

المستقبل المفضل أيضًا يمكن أن يستشف من خلال عملية التصور الإبداعي. في هذه العملية، يطلب من الأفراد أن يغلقوا أعينهم ويجلسوا

في استرخاء ويتخيلوا المستقبل، وهنا يتم سؤالهم عن بعض التفاصيل مثل: ماذا يوجد هناك؟ ما هو شكل المستقبل؟ ماذا يمكنك أن ترى، تشم، تسمع، تلمس، تتذوق؟ ماذا تستشعر؟ هذا التدريب يستشف تفاصيل المستقبل من خلال الناحية التصورية لعقل الإنسان.

مناهج الرؤية الثلاثة – السيناريو التحليلي، الاستجواب، والتصور الإبداعي – كونوا مثلث لتطوير نظرة أكثر تكاملية عن المستقبل.

الرؤية يمكن أن ترجع للخلف. هذا المنهج، طورته أليس بولدينج Elise Boulding، ويعمل عن طريق دفع الأفراد نحو المستقبل المفضل أو أي سيناريو محدد، على سبيل المثال، الحالة الأسوء التي قد نصل لها. ثم يتم سؤال هؤلاء الأفراد، في حالة المفضل ماذا حدث في العشرين سنة الأخيرة مما أدى بنا أن نصل لهنا؟ ما هي ذكرياتهم للعشرين سنة الأخيرة؟ ما الذي نحتاج حدوثه؟ ما هي التوجهات والأحداث التي تحدث اليوم؟ بمعنى إرجاع أحداث اليوم (المستقبل) إلى الماضي. فعلى مثل هذا الأمر يجعل المستقبل سهل الإنجاز وممكن الوصول إليه. والخطوات التي تصلنا للمستقبل المفضل يمكن وقتها فعلها. ويمكن فعل هذا من خلال خطوات تعلم الفعل أو خطوات تعلم التخطيط؛ حيث عملية التجريب تبدأ في خلق مستقبل مرغوب فيه. ويمكن أن توضع لها ميزانية لاستراتيجية انتقالية أو عملية هندسية على مدى كامل.

ويمكن أن تستخدم عملية التراجع للخلف في تجنب سيناريو الحالة الأسوء. فبمجرد أن تطور الخطوات التي تقود إلى سيناريو الحالة الأسوء فيمكن اتخاذ أفعال مبنية على استراتيجيات تجنب هذا السيناريو.

ماذا يحدث إذًا عندما يكون هناك صراع بين الرؤى المستقبلية؟ منهج التجاوز لجون جالتنج Johan Galtung هو الطريقة المثلى للمضي قدمًا. فهو لا يركز على تسوية أو حتى انسحاب، ولكن على إيجاد حلول رابحة للطرفين. لفعل ذلك، كل المواضيع المتنافسة في الرؤيتين تحتاج للتوضيح. ثم من خلال عملية عصف ذهني، خلق بدائل، طرق جديدة لتكامل هذه الرؤى يمكن أن يحدث. في إحدى الحالات، وضعت مجموعة تصورًا عن المستقبل بأنه مدينة دائمة الخضرة، مجموعه أخرى تصورت مدينة أكثر حداثة وعالمية وإثارة. من خلال منهج التجاوز، المجموعة الأولى أدركت أن مدينتهم قد تكون مملة، لذا فقد لاحظوا أن الرؤية الأخرى هي طريقة لتعويض ذلك الجانب في شخصيتهم وأيضًا البعد الحداثي للمدينة يعطيهم الفرصة للابتكار. الحداثيون أدركوا أنه من دون الاستدامة كمبدأ إرشادي لن يكون هناك تقدم للأمام لأي فرد – كلا الرؤيتين في حاجة للآخر.

وبالتالي فإن المستقبل له ست ركائز، حيث إن العالم أصبح غير متجانس وشديد التنوع بشكل متسارع، حيث إن أفعال من أماكن بعيدة تؤثر بشدة على كيفيه، مكان، زمن، سبب، الأفراد الذين تعيش وتعمل معهم. الدراسات المستقبلية تساعدنا في استرداد قدرتنا في تحديد مسار حياتنا. من خلال رسم خريطة للماضي، الحاضر، المستقبل. من خلال توقع القضايا المستقبلية وتبعاتها، من خلال حساسيتك للجوانب الكبرى للتغيير، من خلال تعميق تحليلنا بأشراك النظرة العالمية، بخلق بدائل مستقبلية، وباختيار بين طرق متنوعة للحصول على الأفضل، هنا يمكننا أن نخلق العالم الذي نتمنى العيش فيه.[9]

ورغم كل هذه المحاولات الجادة لوضع مناهج علمية لدراسة المستقبل، الا أن أبحاث المستقبليات حتى الآن لا تزال غير معترف بها عالميًا كحقل بحثي أكاديمي لأبحاث الدراسات العليا بالجامعات. القليل جدًّا من الجامعات تعمل على حقل المستقبليات في مشاريع تخرجها. وبالرغم من ذلك ، فهناك عدد لا يحصى من الأبحاث المقدمة للدراسات العليا استخدمت المناهج والاقترابات البحثية المشار إليها سابقًا. كلٌّ من أكاديمية المستقبليات العالمية The World Futures Academy وأكاديمية المستقبليات الفنلندية Finnish Futures Academy والاتحاد العالمى لأبحاث المستقبليات The World Futures Research Federation حاولوا التوصل لاعتراف عالمي أكاديمي بالحقل الجديد. كما أن الجمعية العالمية للمستقبليات World Future Society أيضًا لها قاعدة مشتركة مع نظرائها من خلال مجهوداتها في تحسين مكانة الأبحاث المستقبلية في الجامعات ويمكن تلخيص أسباب ذلك فيما يلي:

غالبًا لايوجد تعليم رسمي ولا مؤهلات محددة لمتخصص وباحث الدراسات المستقبلية. فعادة أي شخص يمكنه أن يطلق على نفسه باحث دراسات مستقبلية.

ببساطة هناك الكثير من المعلومات المتدفقة فيما حولنا، والكثير من الحقول العلمية والتخصصات التي يمكن أن يتبعها فرد واحد. لذا فإن باحثي الدراسات المستقبلية في حاجة للتخصصية وإنشاء الفرق البحثية والخط البحثي المميز لهم.

الكثير من القراء لديهم اهتمامات معرفية تقنية بمعنى رغبتهم في الحصول على المعرفة المباشرة التي تمكنهم من الإدارة والتحكم

الوظيفي؛ لذا فهم دائمًا يسعوا إلى مستشارين يمكنهم إمدادهم برؤى استراتيجية، نماذج إدارية، تصورات، أوأدوات إدارية وتحليلية أخرى. الكثير من نماذج محركات البحث، أدوات التنقيب عن البيانات أو النصوص، الخرائط التنظيمية، أدوات المسح البيئي وغيرها تم تطويرها مؤخرًا فيما بين الدراسات المستقبلية والاستشارات المهنية والرياضيات وعلم الحاسب الآلي. عادة عند دراسة شيء جديد عن المستقبل وكيفية التحكم به لايتم الإشارة من قريب أو بعيد إلى الدراسات المستقبلية. بالتالي نتيجة للنماذج المتنوعة والمتعددة للاستشارات المهنية مدى أعمال باحثي الدراسات المستقبلية أصبح ضيق للغاية في نظر الشركات والأفراد .

وأخيرًا، يجدر الاشارة إلى أن التوجهات المستقبلية ليست حكرًا ولا ملكًا لباحثي الدراسات المستقبلية بمفردهم، وهو ما يقود إلى حالة التجزء الواقع فيها مثل هذا الحقل المعرفي الجديد. عمليًا كل الانظباطات، الحقول العلمية والأشكال البحثية المطبقة أكاديميًا لهم اهتمام خاص بالمستقبل. ولهم طرقهم الفريدة في إنتاج المعرفية المستقبلية والتي هي ذات جدوى معينة من وجهة النظر التي تدعم أعمالهم وتخصصاتهم. العديد من المؤسسات، المنظمات، الجامعات، الوزارات، ومراكز التطوير لديهم خطط ، تطوير تكنولوجي، تقييم للمخاطر، وحدات استراتيجية وتصميمية خاصة بهم والتي تنتج معرفة مستقبلية بطريقة هيكلية. بغض النظر عن الروابط والتشابهات الواضحة. هذا التخطيط أو العمل البحثي عادة لا يطلق عليه أبحاث مستقبليات.[10]

خاتمة

وبتسليط بؤرة الاهتمام على العالم العربي، وتحديدًا فيما يتعلق بالتفسيرات الراهنة، والمواقف المتبلورة بخصوص الدراسات المستقبلية؛ نستطيع أن نلحظ بعض الإشكالات الرئيسية في هذا الخصوص؛ والتي يجب التعامل معها بموضوعية وحيادية تامة، خاصة وأنها تبقى مثارًا للنقاش والجدل، كما تنطوي على مساحات فضفاضة لطرح الآراء في سياق من السجال الفكري البناء.

ومما يفرض علينا ذلك، ما تبين سلفًا من اعتبارات تقطع بأهمية الدراسات المستقبلية، بوصفها ميدانًا مغايرًا لم يعد ملائمًا تجاهله، أو غض الطرف عن دوره المنتظر، في سياق عمليات التغيير السريع في المجتمعات والحياة المعاصرة، والحاجة لوضع خطط مستقبلية تعتمد على أسس علمية لمجابهة هذا التغيير؛ وهي المسألة التي تفسر سعي العديد من الدول والمؤسسات على الصعيد العالمي في الغرب، لتطوير قدراتها بشأن معرفة مستقبل الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجالات التقنية بشكل علمي مدروس. فضلاً عن أن مثل هذه الرؤية تساعد دون شك على تجاوز بعض وجهات النظر السلبية تجاه المستقبل، والمتضمنة في إطار ثقافة عامة، مؤداها الجمل بسيطة التعبير قوية الدلالة والتأثير، التي يجيب بها رجل الشارع في مجتمعاتنا العربية إذا ما سألته عن تصوراته بخصوص المستقبل. وتحليل مغزى هذه العبارات، يلخص جوهر القضية التي نحن بصدد مناقشتها ؛ ذلك أنها تصب في اتجاه استمرارية النظر إلى ما تحت قدمينا، في ظل تجاهل تام لحقيقة أننا إذا لم ننطلق بالآليات الملائمة لصنع مستقبلنا بأنفسنا، فإن آخرين في مناطق متقدمة من العالم، سوف يُناط بهم –

في الغالب – توجيه دفة فكرنا وثقافتنا وحتى جوهر اهتماماتنا. وربما يتساءل البعض وما الغضاضة في ذلك، وما الفارق بين أن نصنع نحن مستقبلنا بأيدينا أو يصنعه لنا الآخرون؟ وربما تكون الإجابة الملائمة – بكل بساطة – أننا في الحالة الأولى نصنع مستقبلنا بأيدينا، كما نرى، ووفقًا لما نحب، واتساقًا مع ما يناسب تطلعاتنا واحتياجاتنا نحن كجيل حالي، واحتياجات أبنائنا كجيل لاحق، وعلى النقيض فإننا في الحالة الثانية فإن ثمة آخر يصنع لنا هذا المستقبل، في ضوء رؤية ومصلحة تختلف عن رؤيتنا ومصلحتنا دون شك.

أيضًا فإن ثمة نظرة تشاؤمية قد يلجأ إليها العامة، وبعض المثقفين، وربما يمتد الأمر – أحيانًا– ليشمل جانبًا من الباحثين المتخصصين في العالم العربي؛ سواء للتقليل من أهمية الدراسات المستقبلية؛ بإدعاء عدم حاجتنا إليها، أو بالتلويح بكونها لا تمثل أولوية حقيقية، أو حتى بتثبيط الهمم، والقول بأن عالمنا العربي لا يزال غير مؤهل بعد لمثل هذا النوع من الدراسات، أو أنه حتى ولو انخرطنا فيها فإننا لا نملك طموح الإنجاز، أو ثقافة التغيير، أو مقومات النهوض.

يقتضي التحليل الموضوعي القول بأن عالمنا العربي في حاجة بالغة لتوجيه مزيد من العناية والاهتمام بمثل هذه النوعية من الدراسات؛ لاسيما وأن أغلب التفسيرات تشترك في كون الدراسات المستقبلية أو علم المستقبل تعد "بمثابة آلية من آليات الحاضر تساعد في فهم المستقبل من أجل أخذ الحيطة والاستعداد لما هو قادم، بمعنى آخر هي دراسة لحال المجتمع من خلال حاضره لأجل أوضاع مستقبل أكثر أمنًا وأكثر تحررًا من مشاكله الآنية الحاضرة"، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الباحث أو العالم

المتخصص في علم المستقبل يعيش بذهنه في ذلك المستقبل، وينظر إلى الغد، على أنه تاريخ يمكن قراءة اتجاهاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية الرئيسية. كذلك يتمتع الباحث أو العالم المستقبلي بقدرة فائقة على الإحاطة الشاملة بالأوضاع السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه، وفي فرع تخصصه المعرفي الدقيق وتحليل هذه المعطيات في ضوء الاتجاهات العالمية، حتى يمكنه إعداد الأذهان للمتغيرات والمستجدات المتوقعة، ووضع الخطط الملائمة للتعامل معها على المديين القريب والبعيد، مع الاستناد إلى دراسات ميدانية دقيقة، وعدم الركون إلى الظن والتخمين، إلا في الحدود التي تسمح له بها المعلومات المؤكدة اليقينية و التي لا تقبل الشك، وعندما تقتضي الضرورة الواقعية ذلك.[11]

الهوامش

1 Eleonora Masini. “The Past and the Possible Futures of Futures Studies: Some Thoughts on Ziauddin Serdar’s the Namesake”, Futures 42 (2010): 185-186.

2 “Overview”, Mankind 2000 / Humanité 2000, http://www.m2000.org/docs/overview.php

3 “What is Futures Studies”, World Futures Studies Federation (WFSF), http://www.wfsf.org/index.php?option=com_content&view=article&id=74&Itemid=135

4 Serdar Ziauddin. “The Namesake: Futures; Futures Studies; Futurology; Futuristic; Foresight – What’s in a Name?”, Futures 42 (2010): 178-179.

5 Eleonora. “The Past and the Possible Futures of Futures Studied”: 187.

6 Ziauddin. “The Namesake: Futures; Futures Studies”: 180-181.

7 ابراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020 (د.م.: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000): 7-10.

8 Jerome Glenn. “Introduction to the Futures Research Methods Series, the Millennium Project”, under “Futures Research Methodology Version 2.0”, Millennium-Project, www.cgee.org.br/atividades/redirKori/3298

9 Sohail Inayatuallah. “Six Pillars: Future Thinking for Transforming”, Foresight 10, no.1 (2008): 5-19.

10 Kuosa, “Evolution of Futures Studies”, Futures 43 (2011): 332. Tuomo

11 إبراهيم إسماعيل عبده، «العالم العربي وإشكالية الدراسات المستقبلية»، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، http://www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=677

وحدة الدراسات المستقبلية

للاستعلام:

تليفون: 4839999 (203)+   داخلي: 2271

فاكس: 4879252 (203)+

بريد إلكتروني: www.bibalex.org

ISBN 978-977-452-159-8